الوحدة Yekîtî

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

العدد/347/ - 1 آذار 2025 م - 2636 ك

الثمن: 500 ل.س

النضال من أجل :

* رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
* الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
* الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

1947- 2010

«التركيز على التدين الجماعي يخلق مجتمع أحادي متعصب لا يقبل الآخر... التدين ظاهرة فردية والقيم الإنسانية ظاهرة جماعية، والمجتمع في الدنيا يحتاج إلى القيم الإنسانية»

د. محمد شحرور

لحظة تاريخية وحرجة... انتقال آمن أم دوّامة عنف وفوضى جديدة في سوريا

■ الافتتاحية

بعد أن انتهت نشوة الفرح بزوال النظام الدموي والخلاص من كابوسه، التفت الشعب السوري إلى التفكير ومتابعة جهود وإجراءات بناء سوريا جديدة، متطلعاً إلى ما سيصدر عن السلطات الحالية ورئيس المرحلة الانتقالية السيد أحمد الشرع، الذي تبوّأ الحكم واستحوذ على كامل مسؤوليات المرحلة الانتقالية، عبر ما سُمي بـ«مؤتمر النصر». تلاه انعقاد «مؤتمر الحوار الوطني» في دمشق يومي 24-25 شباط 2025م، على نحو مستعجل في تحضيره وفعالياته، كأولى خطواته الرئيسية، دون أن يكون على مستوى تطلعات الشعب السوري بمختلف مكوناته وأطيافه السياسية.

هناك تطمينات عامة يطلقها حكّام سوريا الجدد، تلقى قبولاً شعبياً، وفي الوقت ذاته، هناك قلق عام وتخوّف مما يُرسم لمستقبل سوريا وحاضرها، حيث ما زالت هناك تركة ثقيلة من الحقبة السابقة، ولا يزال الوضع متوتراً في بعض المناطق، خصوصاً في حمص وحماة والساحل السوري. ولم تنجح بَعد حكومة دمشق الحالية في لمّ شمل البلاد، ولم تصل إلى تسويات ومصالحات حقيقية تضمن مصالح البلاد ومكوناتها، سواء في محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة مع قواتها المحلية، أو مع الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). كما تستمرّ تركيا والميليشيات **(التتمة ص 2)**

محكمة «روج آفا» في بروكسل... عدوان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

«نمط الهجمات، والقصف، والقذائف، وهجمات الطائرات المسيّرة، والفظائع ضد المدنيين، والنزوح القسري والهندسة الديموغرافية من خلال استبدال السكان، وتدمير الطاقة والأضرار التي لحقت بمصادر المياه، والأضرار البيئية، وتدمير التراث الثقافي والمؤسسات التعليمية، واستخدام الاغتصاب، والتعذيب، والاحتجاز السري - كلها تتعارض مع القانون الدولي، وتشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وتشير إلى إبادة جماعية.»

بهذا التقييم الأولي خرجت محكمة الشعوب الدائمة (PPT) في دورتها الـ/54/ التي عقدت في العاصمة البلجيكية بروكسل يومي 5 -6 شباط/فبراير2025م، لاتخاذ قرار بشأن مسؤولية كبار المسؤولين الأتراك عن جرائم العدوان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة في «روج آفا، شمال شرق سوريا»، من عام 2018 حتى الآن. وقد عقدت المحكمة بناءً على طلب تسع منظمات (دائرة العلاقات الخارجية ولجنة العدل والقانون في الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، مركز أبحاث وحماية حقوق المرأة، منظمات حقوق الإنسان في الجزيرة وعفرين، رابطة الديمقراطية والقانون الدولي، الرابطة الأوروبية للمحامين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، المؤتمر الوطني الكردستاني، المعهد الكردي **(التتمة ص 2)**

تفجير دامي في مدينة منبج... تركيا تسارع لاتهام «قسد»

أعلنت الرئاسة السورية في بيانٍ رسمي أن تفجيراً إرهابياً، يوم الإثنين 3 شباط 2025م، استهدف مدنيين في مدينة منبج شمال شرقي حلب، مما أسفر عن سقوط /20/ شهيداً وعدد من الجرحى، وأكّدت أن الدولة السورية لن تتوانى في ملاحقة ومحاسبة المتورطين في هذا العمل الإجرامي، ولن تمرّ هذه الجريمة دون إنزال أشد العقوبات بمرتكبيها؛ دون أن تتهم جهةً أو مجموعة ما بارتكابها، أو تلقي بالمسؤولية على أحد.

وقد تعرّضت سيارة شاحنة تحمل عمالاً زراعيين، جلّهم من النساء والأطفال، لعملية تفجير بسيارة أخرى ملغمة، عند مدخل مدينة منبج الجنوبي، التي سيطرت عليها ميليشيات ما سمي بـ«الجيش الوطني السوري» في 2024/12/8م، في ظل حالة من الفوضى.

ولكّن تركيا كعادتها سارعت إلى اتهام قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بهذا التفجير مباشرةً، وحرّكت **(التتمة ص 5)**

مؤتمر باريس لدعم سوريا وإيصال رؤية موحدة إلى السلطة الجديدة الوضع في الشرق الأوسط وحقوق الشعب الكردي

السيد وزير خارجية الجمهورية الفرنسية :

السيدات والسادة الحضور:

بدايةً نتقدم بالشكر إلى الجمهورية الفرنسية الخامسة حكومةً وشعباً على جهودها المبذولة للوقوف إلى جانب الشعب السوري في محنته ومد يد العون والمساعدة لإخراجه من أزمته، وخاصة تلك الجهود المبذولة ضمن قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش وغيرها من القوى التكفيرية ومساندتها لقوات سوريا الديمقراطية، ومواقفها الداعمة للشعب الكردي.

السادة الحضور:

لقد شهدت منطقة **(التتمة ص 3)**

لحظة تاريخية وحرجة ..... (تتمة ص 1)

الموالية لها في شنّ الهجمات شمالاً، دون أن تتخذ حكومة دمشق أيّ موقف حيالها أو تدعو إلى وقف إطلاق النار وحلّ الصراع عبر الحوار، خصوصاً أن تلك الميليشيات باتت شكلياً ضمن وزارة الدفاع السورية؛ في الوقت نفسه، هناك مفاوضات جارية بين «قسد» وحكومة دمشق بوساطات من التحالف الدولي وأطراف أوروبية للوصول إلى حل سلمي توافقي.

من جهة أخرى، لا تزال مناطق عفرين وسري كانيه/رأس العين وكري سبي/تل أبيض وغيرها تحت الاحتلال التركي، ولم تنسحب منها ميليشيات «الجيش الوطني السوري» رغم مرور شهر على قرار حلّها، لا سيّما أن ظروف تلك المناطق غير ملائمة لعودة أهاليها المهجّرين بحرية وكرامة، في حين يستوطن فيها مئات الآلاف من المستقدمين، مسلحين ومدنيين، ويستحوذون على ممتلكات السكان الأصليين، ولم يعد مُهجّر واحد إلى داره وأرضه في منطقة رأس العين وتل أبيض! وجنوبًا، تهدد حكومة إسرائيل بجعل المناطق الحدودية في المحافظات الجنوبية الثلاث «منطقة عازلة»، يُمنع فيها تواجد أي قوات عسكرية تابعة لحكومة دمشق.

أما الأوضاع المعيشية اليومية فنحن أمام كارثة حقيقية، حيث الاقتصاد مدمّر والأوضاع المعيشية خانقة، وبالكاد يستطيع قطاع كبير من المواطنين سدّ جوعهم، مع وصول نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أكثر من 90% وتفشي البطالة، بسبب آثار الحرب الطويلة وتدمير البنية التحتية والعقوبات الاقتصادية على البلاد. كما تشهد الأسواق مضاربات كبيرة في أسعار المال والتجارة، وتتأرجح الليرة السورية بين أسعار وهمية، في ظل سياسات نقدية غير شفافة، وتراجع الناتج المحلي، بالإضافة إلى تدفق كميات هائلة من السلع الاستهلاكية والسيارات إلى سوريا، خاصةً من تركيا. كما يعاني المواطنون من تدني الرواتب، وتسريح عشرات الآلاف من العاملين في الدولة بشكل اعتباطي ومزاجي في كثير من الأحيان، إلى جانب إطلاق تصريحات متسرعة حول خصخصة القطاع العام دون الاستناد إلى دراسات استراتيجية وطنية دقيقة.

من جهة أخرى أصبحت الإملاءات التركية على الشرع وحكومته مفضوحة، لا سيّما أن المسؤولين الأتراك، وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، يعلنون مراراً توجهاتهم ومطالبهم حيال سوريا، ويسعون لاستغلال الواقع الجديد. فهم يرفضون وقف الهجمات على مناطق الإدارة الذاتية، ويماطلون في حلّ الميليشيات الموالية لهم وتسليم إدارة المناطق المحتلّة إلى السلطات السورية الجديدة، كما يعارضون مفاوضاتها مع «قسد». وكان لتركيا تأثير مباشر على «مؤتمر الحوار الوطني»، حيث أقصت ممثلي مناطق الإدارة الذاتية، وجلبت شخصيات كردية موالية لها، ومنعت إدراج القضية الكردية في سوريا، أو قضايا باقي المكونات القومية ولغاتهم وثقافاتهم، ضمن جدول أعمال المؤتمر ومخرجاته.

البلاد في حالة مزرية، ولا توجد حلول سريعة، ولكن الأولوية في حلّ الأزمات تكمن في تحقيق الأمن والسّلم الأهلي وتوفير مقومات الحياة، واعتماد سياسات متوازنة على أسس ديمقراطية شاملة، وفق مقاصد القرار 2254 الأممي لحلّ الأزمة السورية. ويشمل ذلك تأسيس ما هو مأمول ومرتقب من (مؤتمر وطني شامل وتمثيلي بقرارات ملزمة بخلاف ما جرى من اجتماع شكلي في دمشق قبل أيام، حكومة مؤقتة شاملة، إعلان دستوري مؤقت، مجلس تشريعي مؤقت، لجنة صياغة دستور، هيئة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية) بشكل عادل، بحيث تمثل هذه الهيئات الانتقالية تطلعات غالبية أبناء ومكونات الشعب السوري، دون إقصاء أو تهميش، وتحظى بالقبول لدى المجتمع الدولي، مما يساهم في تسريع رفع العقوبات الاقتصادية وبدء عملية إعادة إعمار البلاد، وعودة المهجّرين والنازحين، بالإضافة إلى تفعيل الحياة السياسية، والسماح للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بممارسة نشاطاتها بحرية.

ولا يمكن استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار بلغة التهديد والوعيد، أو اللجوء مجدداً إلى العنف من قبل السلطة تجاه الداخل، بل يتطلب الأمر حماية حقوق الجميع، وصون حريتهم، وإشراكهم في اتخاذ القرار، ومنح كافة المناطق السورية كامل صلاحياتها في إدارة شؤونها الخدمية والاجتماعية والثقافية، ضمن نظام ديمقراطي لامركزي، والاعتراف بخصوصية القضية الكردية ضمن الإطار السوري العام.

إن الفشل في ضمان عملية انتقالية آمنة، وإشراك القوى الفاعلة في الداخل في كافة مسارات المرحلة الانتقالية، سياسياً واجتماعياً وأمنياً، سيؤدي إلى تفاقم الأزمات، ويدخل البلاد في دوامة عنف وفوضى جديدة، وسينعكس ذلك على المنطقة بأسرها، مما يهدد استقرارها. خاصةً مع استمرار وجود الجماعات الإرهابية في الداخل، مثل داعش وشبكات القاعدة وخلاياها بمسميات مختلفة، إلى جانب تربّص الاحتلالين التركي والإسرائيلي، اللذين يسعيان إلى توسيع سيطرتهما على الأراضي السورية، والاستيلاء على مقدّرات الشعب السوري، وسط محاولات واضحة من تركيا لفرض وصايتها على حكومة دمشق الجديدة، وتحقيق أطماعها التاريخية غير المشروعة بالضدّ من القانون الدولي.

من جانبٍ آخر، لابد من تسريع خطوات تلاقي الحركة الكردية وتأسيس تمثيلية سياسية للكُرد في سوريا، كي تمارس وتواصل مسؤولياتها التاريخية بأفضل السبل في الدفاع عن القضية الكردية العادلة والديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الوطنية في البلاد، لا سيّما وأنّ دعوة القائد عبد الله أوجلان لتحقيق السّلام في تركيا ستنعكس إيجاباً على عموم المنطقة، خاصةً وأنّ حزب العمال الكردستاني أعلن قبوله الدعوة وأوقف إطلاق النار من جانبه، وتبقى حكومة أنقرة المسؤولة الأولى والأخيرة في اتخاذ خطوات جدّية موثوقة في إطارٍ دستوري وقانوني لحلّ القضية الكردية وتحقيق الديمقراطية في تركيا وضمان حياة وحرية أعضاء وقيادات الحزب وفتح المجال أمامهم في ممارسة العمل السياسي، وإطلاق سراح أوجلان كأشهر معتقل سياسي في العالم.

محكمة «روج آفا» ..... (تتمة ص 1)

في بروكسل، جامعة بروكسل الحرة)، وتمّ إخطار المتهمين، لكنهم فشلوا في الرد أو الحضور.

وجرت الجلسات بمشاركة قضاة أوروبيين وأكراد وأمميين، ومدّعون عامون من دول أوروبية مثل فرنسا وألمانيا وسويسرا، إلى جانب ممثلين ديبلوماسيين عن الإدارة الذاتية في بروكسل وفرنسا ودول أوروبية أخرى.

وتضمنت الجلسات عرض الأدلة عن الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل الجيش التركي والميليشيات السورية الموالية له، والاستماع لشهادات الضحايا وعائلاتهم ونشطاء قاموا بتوثيقها.

وقالت المحكمة في بيانها الأولي: «إنّ هجمات تركيا على الأراضي السورية، دون إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ترقى إلى **جريمة عدوان دولية**. إن نمط الهجمات والقصف بالطائرات بدون طيار والفظائع ضد المدنيين والنزوح القسري والهندسة الديموغرافية من خلال استبدال السكان وتدمير الطاقة وإلحاق الضرر بإمدادات المياه والأضرار البيئية وتدمير التراث الثقافي والمؤسسات التعليمية واستخدام الاغتصاب والتعذيب والاحتجاز السري - كلها تتعارض مع القانون الدولي وتشكل **جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب** وتشير إلى الإبادة الجماعية».

وأضافت: «تقودنا الأدلة إلى استنتاج مفاده أن جميع المتهمين مسؤولون جنائياً: الرئيس رجب طيب أردوغان، خلوصي أكار وزير الدفاع من عام 2018 إلى عام 2023، هاكان فيدان رئيس الاستخبارات التركية في تلك الفترة ووزير الخارجية الآن، يشار جولر رئيس الأركان العامة في تلك الفترة ووزير الدفاع الآن، والجنرال أوميت دوندار».

كما أوضحت المحكمة: «إنّ الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا (DAANES)، التي تشكلت في عام 2014 من فوضى الحرب الأهلية السورية، هي نموذج للديمقراطية المباشرة والعدالة والتعايش العرقي والمساواة بين الجنسين والسلام، وتأسست على مبادئ التعددية والشمول. وهي نموذج للحكم الذاتي المستقل، وهو النموذج الذي تسعى الحكومة التركية إلى تدميره».

وقالت المحكمة في صفحتها: «لقد هاجمت الدولة التركية وميليشياتها المرتزقة هذه المنطقة بانتظام بهدف تفكيك هذا النموذج وإخلاء المنطقة من سكانها وإجراء التطهير العرقي. ومع ذلك، لم تُبذل جهود كبيرة في إطار القانون الدولي لمعالجة هذه الهجمات، ولم يتم إنشاء آلية لمحاسبة مرتكبيها. لذلك، نشأت الحاجة إلى محكمة الشعوب لتوثيق الحقائق من وجهة نظر الضحايا والشهود والخبراء وإدانتهم في محكمة الرأي العام».

وأكّدت على أنّ المحكمة تلتزم بمبادئ العدالة والصرامة الإجرائية، وقد أعد فريق دولي من المدعين العامين لائحة الاتهام، وقامت لجنة من القضاة بتحليل الأدلة التي قدمها الشهود والضحايا والخبراء وأصدرت بيانًا أوليًا في 6 شباط/فبراير في بروكسل، والذي سيتبعه قرار مفصل ومعلل، ومن المتوقع أن يصدر في 26 آذار/مارس 2025.

في حين أنّ قرارات المحكمة ليست ملزمة قانونًا، إلا أنها ستساهم في توثيق الحقيقة، وزيادة الوعي بين الجمهور الدولي، وتشكيل العمليات القانونية المستقبلية.

بيدرسون: الانتقال السياسي «الشامل والموثوق والشفاف» يظل المسار الأفضل في سوريا

في كلمته أمام مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء 12 شباط 2025م، قال السيد غير بيدرسون مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا: إن قيادة سلطات تصريف الأعمال تعهدوا علناً وأمامه «بأن سوريا الجديدة ستكون لجميع السوريين ومبنية على أسس شاملة وموثوقة». وقال إن كلماتهم «تظهر تداخلاً كبيراً مع المبادئ الأساسية لقرار مجلس الأمن رقم 2254»، لكن العبرة ستكون في التنفيذ.

وأضاف بيدرسون: إن الانتقال السياسي «الشامل والموثوق والشفاف» يظل المسار الأفضل والوحيد لمعالجة التحديات «الضخمة التي لا تحصى» في البلاد، مؤكداً على ضرورة أن يُمنح الشعب السوري «الفرصة لاستعادة سيادته والتغلب على هذا الصراع وتحديد مستقبله وتحقيق تطلعاته المشروعة».

وأشار إلى إنشاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، وقال: «يدرك الجميع أن الأمر قد يكون غير كامل. إلا أن الكثيرين يشعرون بالقلق من عدم وجود سيادة للقانون، وعدم وجود إطار دستوري أو قانوني للتعيينات وقرارات السياسة، ولا التواصل المنهجي أو الشفافية. وأعرب البعض عن مخاوفهم من أن سلطات تصريف الأعمال تتخذ قرارات تتجاوز أسلوب السلطات المؤقتة، بما في ذلك من حيث إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، مع تأثير محتمل على مجتمعات محددة».

وقال إن العديد من الرجال والنساء السوريين أعربوا عن مخاوفهم إزاء التقارير التي تشير إلى ممارسات تمييزية تستهدف النساء، «وزيادة الضغوط الاجتماعية تجاه معايير معينة». وشدد على أن النساء السوريات يردن مشاركة هادفة في صنع القرار أو التعيينات في المناصب الرئيسية، بناء على مؤهلاتهن، والمشاركة في المؤسسات الانتقالية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بوضع وحقوق المرأة السورية.

وأعرب بيدرسون عن قلقه الشديد إزاء استمرار الصراع في شمال شرق سوريا، على الرغم من ترحيبه بفتح قناة مباشرة بين سلطات تصريف الأعمال وقوات سوريا الديمقراطية. وقال: «أشجع بشدة الولايات المتحدة وتركيا والشركاء الإقليميين والسوريين على العمل معا على إيجاد حلول وسط حقيقية تمكن ترسيخ السلام والاستقرار في شمال شرق سوريا. ومن الأهمية بمكان تجنب المزيد من الصراع، الذي قد يكون له آثار وخيمة على المدنيين السوريين والاستقرار والاقتصاد والانتقال والقتال ضد داعش، وربما السلام والأمن الدوليين».

وأشار إلى مخاوف أمنية أخرى، مثل بقاء العديد من الجماعات المسلحة التي تمارس الاستقلالية، فضلاً عن وجود داعش المستمر، ومناطق الفراغ الأمني، والتقارير عن ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق.

وقال إن التحرك نحو الهدف المشترك المتمثل في الاستقرار والجيش الوطني «من المرجح أن يرتبط بالانتقال السياسي الشامل ومصداقيته وشموله». وهناك مخاوف جدية بشأن إدراج مقاتلين أجانب في الرتب العليا للقوات المسلحة الجديدة، فضلاً عن الأفراد المرتبطين بالانتهاكات.

كما أعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث مستمرة، بما في ذلك مقتل أشخاص في تبادل إطلاق النار، وسوء المعاملة الخطيرة أثناء الاحتجاز، مضيفا أن السكان يواجهون حوادث اختطاف ونهب ومصادرة الممتلكات «وإخلاء العائلات قسرا من المساكن العامة».

وأكد أن من مسؤولية السلطات تتمثل في ضمان أن «توقف جميع الجهات المسلحة هذا النوع من الأعمال، وتعزيز تأكيداتها بإجراءات ملموسة، وكذلك العمل على إطار شامل للعدالة الانتقالية».

المصدر: أخبار الأمم المتحدة.

مؤتمر باريس لدعم سوريا ..... (تتمة ص 1)

الشرق الأوسط منذ أكثر من عام تطورات دراماتيكية، ابتداءً من حرب غزة ومقتل اسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وتوغل القوات الاسرائيلية في عدة قرى ومدن لبنانية ومقتل حسن نصر الله زعيم حزب الله اللبناني، وتبادل ضربات جوية بين إسرائيل وإيران من جهة وإسرائيل والحوثيين في اليمن من جهة أخرى، وفرار الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا. إن هذه التطورات أدت إلى إحداث تغيرات في الخارطة السياسية للمنطقة، وخلق توازنات جديدة، وربما تؤدي لاحقاً إلى إحداث تغيرات في الخارطة الجغرافية، ولهذا فإننا نتابع بشغف مجريات انعقاد مؤتمر باريس آملين ألّا يغيب الملف الكردي وحقوق الشعب الكردي عن نقاشاتكم.

خلال أربعة عشر عاماً ومن قبلها كان الشعب الكردي على الدوام داعياً إلى وحدة وتكاتف السوريين جميعاً لبناء سوريا ديمقراطية تعددية لا مركزية دون إقصاء أو تهميش لأي مكوّن، من خلال مشروع وطني كفيل بحل كافة القضايا العالقة وفي مقدمتها حل القضية الكردية حلاً عادلاً بالاعتماد على لغة الحوار بعيداً عن لغة الحرب والعسكرة.

لكن يبدو أن هذا الطرح لم يرق لبعض السوريين الشوفينيين وكذلك لبعض دول الجوار، وفي مقدمتها الدولة التركية التي استغلت الأوضاع في سوريا ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية وعلاقات حسن الجوار، إذ أقدمت القوات التركية ترافقها مجموعات مسلحة سورية بحجة حماية أمنها القومي على احتلال عدة مناطق كردية (جياي كورمينج ، سريه كانيه ، كري سبيه) وممارسة أبشع الجرائم بحق سكانها الأصليين من قتل وتشريد وتهجير وسرقة وهدم المنازل وسرقة المحاصيل، كلّ ذلك بهدف إحداث التغيير الديموغرافي ومحاربة أي حضور كردي على الساحة السورية أو الإقليمية أو الدولية، ومنذ شهرين وحتى الآن تشن المجموعات المسلحة بإسناد جوي من القوات التركية هجوماً عنيفاً على سدّ تشرين وجسر قرقوزاق وقرى ريف كوباني، راح ضحيته مئات القتلى وأضعافهم من الجرحى، مما يستلزم من المؤتمر الضغط لوقف هذا العدوان السافر.

إنّ تركيا مطالبة بإنهاء احتلالها لكافة المدن السورية والعودة إلى الحدود الدولية المعترف بها وتأمين العودة الآمنة والطوعية لأهالي المناطق المحتلة إلى منازلهم، كما أنّ الحكومة السورية مطالبة بممارسة دورها ومهامها في حماية أمن وسلامة المواطنين في تلك المناطق، إلى جانب تطلعنا من المؤتمر بممارسة الضغط على الدولة التركية بضرورة إنهاء احتلالها للمدن السورية وعدم التدخل في الشأن السوري واحترام علاقات حسن الجوار.

بعد انتهاء حقبة نظام البعث الشوفيني الذي مارس أبشع الجرائم بحق كافة المكونات، فإنّ السوريين جميعاً وفي مقدمتهم الحكومة السورية الانتقالية مطالبين بالشروع بعقد مؤتمر وطني جامع منصف أساسه لغة الحوار والابتعاد عن لغة الحرب وسياسة التعالي والاقصاء والتهميش، والقضاء على شعور الاغتراب الذي يسيطر على السوريين وبث روح الوطنية والسلم الأهلي والعيش المشترك.

في النهاية نقدر عالياً مواقف الجمهورية الفرنسية ودورها المحوري في تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا.

١٢ شباط ٢٠٢٥

اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا.

الهيئة القيادية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

صورة إلى:

١ – السيد رئيس الجمهورية الفرنسية

٢ – السيد النائب تيري مارياني

٣ – السيدة النائبة دانيال سيمونيت

٤- السيد جوزيف بوريل الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية

مؤتمر باريس... وقف جميع الأعمال القتالية، ودعم المرحلة الانتقالية

«فيما يخص الموضوع الأمني، أريد أن أعبر لكم عن وفائنا لقوات سوريا الديمقراطية، التي قدمت الكثير وكانت حليفاً ثميناً في المعركة ضد الإرهاب، نحن أوفياء لحلفائنا، لأننا ندرك ما ندين لهم به؛ قوات سوريا الديمقراطية قاتلت بشجاعة إلى جانب التحالف الذي كنّا جزءاً منه، ولذلك أعتقد أنه في هذه اللحظة، واجبنا أيضاً هو الدفاع عن مصالحهم وعدم التخلي عنهم، أريد أن أقول لكم إنّ دمجهم (قوات سوريا الديمقراطية) الكامل في المرحلة الانتقالية السورية سيخدم اولاً هدفكم الأمني، لأنهم مقاتلون أقوياء كُثر، وأعتقد أنّ مسؤوليتكم اليوم هي دمجهم وأيضاً السماح لهم بتوحيد قواهم لتحقيق نفس الهدف، محاربة المجموعات الإرهابية التي تزعزع استقراركم والحفاظ على سيادتكم».

جاءت تلك الأقوال ضمن كلمةٍ ألقاها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في «مؤتمر باريس بشأن سوريا» الذي انعقد في 13/شباط/فبراير 2025م، على مستوى وزراء الخارجية، بدعوةٍ من فرنسا، وصدر عنه بياناً مشتركاً بتوقيع حكومة كلٍ من «سوريا، البحرين، كندا، مصر، ألمانيا، اليونان، فرنسا، العراق، إيطاليا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، سلطنة عُمان، قطر، السعودية، إسبانيا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة»، وعن الاتحاد الأوروبي والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فيما أحجمت أمريكا عن التوقيع. وذلك عقب مؤتمري العقبة - الأردن في 14 كانون الأول/ديسمبر 2024 و الرياض- السعودية في 12 كانون الثاني/يناير 2025 بشأن الوضع في سوريا.

ومن المزمع عقد مؤتمر مقبل ينظمه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في شهر آذار القادم، ليكون فرصةً من أجل مواصلة تعبئة الجهود الدولية في هذا الصدد.

وفق البيان، أعرب المشاركون عن رغبتهم في العمل معًا على (مقتطفات):

- ضمان نجاح المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد... تستمد من روح المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن 2254 (2015).
- إقامة حكم قانوني وشرعي وإرساء السلم الأهلي ... وإنعاش اقتصاد البلد واستعادة موقع سورية في المحافل الإقليمية والدولية.
- دعم تنظيم مؤتمر الحوار الوطني... ليشمل في تمثيله جميع شرائح المجتمع السوري وكذلك بعض المغتربين السوريين.
- الاعتراف بالحكومة الانتقالية السورية ودعمها في التزامها الحالي بصون حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين.
- توفير الدعم الذي تحتاجه الحكومة الانتقالية السورية بغية ضمان انعدام قدرة المجموعات الإرهابية على إنشاء ملاذ آمن في الأراضي السورية، ومكافحة جميع أوجه التطرف والإرهاب والحيلولة دون انبعاث التنظيمات الإرهابية في الأراضي السورية.
- وقف جميع الأعمال القتالية في سورية ودعم توحيد جميع الأراضي السورية المتبقية عبر تسوية سياسية مفاوضة ودعوة جميع الجهات الفاعلة السورية للالتزام ببرنامج عمل سوري وطني على نحوٍ كامل.
- ضمان سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها.
- تعبئة المجتمع الدولي من أجل زيادة كمية المساعدات الإنسانية ووتيرة توفيرها، وزيادة عدد مساعدات التعافي المبكر والمساعدات الإنمائية.
- ضرورة العمل في سبيل رفع العقوبات الاقتصادية عن سورية في أسرع وقت ... وضرورة الإسراع في استحداث إطار تنسيقي جديد لمساعدة سورية وإعادة إعمارها.
- دعم الجهود التي تقودها سورية ومن شأنها ضمان المساءلة والتصدي للإفلات من العقاب والجهود الرامية إلى حل قضايا السوريين والرعايا الأجانب المفقودين.... ودعم إرساء نظام قضائي انتقالي... والإقرار بالعمل الذي تضطلع به الأنظمة القضائية الوطنية والمحاكم الدولية وآليات الأمم المتحدة المتخصصة والعديد من الجهود التي يضطلع بها المجتمع المدني بغية الحفاظ على الأدلة والمساعدة في المقاضاة.
- توخّي استحداث مجموعة مستدامة توفر «دعم عملية الانتقال السورية» من أجل ضمان مواصلة الحوار واستدامة تنسيق المجتمع الدولي الاستراتيجي ومساعدة الشعب السوري في تحقيق تطلعاته المشروعة بغية إنهاء عقود الانقسام والعزلة وبناء مستقبلٍ سلمي ومزدهر ومستقرّ.

وأشار المشاركون - حسب البيان- إلى أنّ المرحلة الانتقالية المقبلة تُعدّ جوهرية... واتفقوا على بذل كل ما تيسّر لهم من جهود بغية ضمان ما يلي (مقتطفات):

- تحقيق عملية انتقالية سلمية وموثوقة ونظامية وسريعة وشاملة... تأليف حكومة تمثيلية تمثّل جميع عناصر المجتمع السوري وتشمل النساء منذ البداية.
- تعايش سورية والبلدان المجاورة بوئام ... وضرورة الحفاظ على المكاسب المحققة بعد عشرة سنوات من محاربة تنظيم داعش الذي ما يزال يمثل خطرًا شديدًا على السلام والأمن الدوليين.
- ترويج مبادئ التسامح والتعايش السلمي واعتماد إجراءات من أجل مكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز الجنساني والتطرف.
- صون حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع السوريين.
- حماية ذخائر الأسلحة الكيميائية وتدميرها تدميرًا آمنًا بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.
- مكافحة إنتاج مخدرات الكبتاغون والإتجار بها وشبكات الجرائم المنظمة.
- دعم الانتفاع بمساعدات إنسانية بلا عوائق ومتواصلة في جميع أنحاء الأراضي السورية.
- توفير الشروط الضرورية من أجل عودة اللاجئين على نحوٍ طوعي ومستدام.
- تيسير الولوج إلى السجون وتماشيًا مع القانون الدولي ذات الصلة بناء آليات تضمن المساءلة والتصدي للإفلات من العقاب واستهلال التعبئة بغية التوصل إلى حل قضايا السوريين والرعايا الأجانب المفقودين.
- الإقرار بالأهمية التي يمثلها تراث سورية الثقافي في تنمية البلد. ويعتزم المشاركون دعم التراث السوري وإعادة تأهيله وحفظه وترويجه.
- حماية جميع المرافق الدبلوماسية الأجنبية والدبلوماسيين الأجانب.

مساعدة مالية

وأعلن ماكرون، أن فرنسا مستعدة لمنح السلطات السورية الجديدة مبلغ /50/ مليون يورو، من أجل دعم تحقيق الاستقرار؛ وقال إن فرنسا ستعمل على منح اللاجئين السوريين أذون عبور للعودة إلى بلادهم ثم العودة إلى فرنسا مرة أخرى.

وأشار إلى أنه سيستقبل الرئيس أحمد الشرع في وقت قريب.

اتحاد لمحامين كُـرد في بلاد المهجر

أعلنت مجموعة من المحاميات والمحامين الكُـرد في بلاد المهجر، في 4 شباط 2025م، تأسيس «**اتحاد المحامين الكورد**»، «كياناً مدنياً، مستقلاً، غير حكوميٍّ وتطوعي، يجمع المختصين في المجال القانوني».

وقد جاء في وثيقة الإعلان أن الاتحاد تأسس بمبادرة من سبعة وأربعين محامياً ومحامية، «ليكون نواة إطارٍ موحد يضم أكبر عدد ممكن من حملة الإجازة في القانون والحقوق وما يعادلها، بالإضافة إلى المؤهلين كمساعدين قانونيين، وطلاب القانون والحقوق في المهجر».

وأكّدت الوثيقة على أنّ المرحلة المصيرية التي يمرّ بها الشعب الكُردي، «تتطلب تكثيف الجهود القانونية، وتوحيد المساعي الحقوقية، لمواكبة التطورات وتعزيز الحضور القانوني الكوردي على الساحة المحلية والاقليمية والدولية». وأنّ الاتحاد يضع على عاتقه «مسؤولية الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي وصونها واستعادتها، والسعي إلى الاعتراف الدولي بها وترسيخها».

وأضافت: «نلتزم بدعم وتعزيز قيم العدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، سواء في كوردستان أو على المستوى الدولي».

وأشارت الوثيقة إلى أنّ الاتحاد بصدد الحصول على اعتراف رسمي ككيان قانوني مسجل في أوروبا، بما يتيح للاتحاد العمل بشكل مؤسساتي، وتفعيل دوره القانوني والحقوقي والدبلوماسي في دعم القضية الكردية، والتعريف بها، ورفع الوعي تجاهها، وصولاً إلى تحقيق العدالة للشعب الكردي.

متطلبات إنهاء الاحتلال التركي والميليشيات وتعافي منطقة عفرين

أكّـد المكتـب الإعلامـي – عفريـن لحـزب الوحـدة الديمقراطي الكـردي في سـوريا في تقريـره ذات الرقـم /316/ تاريـخ 2025/2/15م على أنّ حالة الفوضى مستمرّة في المنطقة، لاسـيّما انتهـاكات الميليشـيات عبـر مكاتبهـا الاقتصاديـة والأمنيـة، وتوسّـع السـرقات مـن المنـازل والمحـلات وللسـيارات والمواشـي ترافقاً بالاعتـداء على أصحابهـا؛ وأنّ السياسـة الأمنيـة التـي سـيتّبعها جهـاز الأمـن العـام (العائـد لسـلطات دمشـق) حيـال المنطقـة وأهاليهـا لـم تتضـح بَعـدْ.

وقـال المكتـب: إنّ إنهـاء الاحتـلال التركـي والميليشـيات في المنطقـة، والعمـل على تعافـي المنطقـة، يتطلبـان بشـكلٍ أولـي في هـذه المرحلـة مايلـي:

- انسـحاب الجيـش التركـي إلى حـدوده الدوليـة المعروفـة، وإغـلاق مكاتـب الاسـتخبارات التركيـة، وإلغـاء قوائـم المتهمين والمطلوبيـن علـى خلفيـات سياسـية، وعـدم اعتمادهـا أساسـاً لاعتقـال المواطنيـن وإلغـاء الفيش/البحـث مـن الحواجـز، وإنهـاء إدارة المؤسسـات التركيـة في كافـة قطاعـات الدولـة والمجتمـع.

- إزالـة المقـرّات العسـكرية مـن الأماكـن المأهولـة بالسـكّان، وحـلّ الميليشـيات بشـكلٍ حقيقـي وإغـلاق كافـة مكاتبهـا ومقرّاتهـا وحواجزهـا العسـكرية، وترحيـل متزعميهـا ومعظـم عناصرهـا المتورطيـن في الفسـاد وارتـكاب الانتهـاكات والجرائـم؛ ونشـر وحـدات مـن الجيـش السـوري الجديـد لحمايـة الحـدود مـع تركيـا.

- فـك تبعيـة منطقـة عفريـن لولايـة هاتـاي التركيـة، وإعـادة تبعيتهـا لمحافظـة حلـب بشـكلٍ رسـمي وعلنـي، ومنـع تـداول مسـمى «منطقـة غصـن الزيتـون» باعتبارهـا مسـتوحاة مـن عمليـة عسـكرية تركيـة عدوانيـة على جـزءٍ مـن سـوريا الوطـن والشـعب.

- السماح بتـداول الليـرة السـورية وتشـجيع التعامـل بهـا، وإعـادة شـبكات الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية السـورية إلى المنطقـة، وربـط كافـة المؤسسـات الإداريـة والخدميـة بمحافظـة حلـب.

- تبييـض السـجون العلنيـة والسـرّية في المنطقـة مـن كافـة المعتقليـن على خلفيـات سياسـية، وإطـلاق سـراح مئـات المعتقليـن والمغيبيـن قسـراً مـن أبنـاء المنطقـة، الموجوديـن في سـجون حـوّار كلـس والراعـي وغيرهـا، في مناطـق أعـزاز والبـاب وجرابلـس، مـن بينهـم مخفييـن لما يقـارب السبع سـنوات.

- سـيطرة جهـاز الأمـن العـام بعناصـر ومسـؤولين جـدد على الملـف الأمنـي وتوفيـر الأمـان، على أسـاس صـون حقـوق الإنسـان والحريـات العامـة وتحقيـق العدالـة، ووقـف الاعتقـالات التعسـفية والتعذيـب في السـجون والمراكـز الأمنيـة، وحمايـة الممتلـكات العامـة والخاصـة، ووضـع حـدٍ لكافـة الانتهـاكات والتعديـات عليهـا، وإعـادة الحقـوق لأصحابهـا دون ابتـزاز أو فـرض إتـاوات.

- وقـف التعديـات علـى البيئـة والغطـاء النباتـي، مـن بينهـا قطـع وحـرق الغابـات والأشـجار المثمـرة، ووقـف سـرقة الآثـار والأوابـد التاريخيـة.

- حمايـة سـدّ ميدانكـي وإدارة مشـاريع الـري ومياه الشـرب بما يضمـن توفيـر احتياجات المنطقـة، ووقـف سـرقة مياهـه لصالـح سـدّ الريحانيـة التركـي.

- توفيـر بيئـة آمنـة بعـودة طوعيـة حـرّة وكريمـة لكافـة المهجّريـن عـن المنطقـة، وحـث المسـتقدمين إلى المنطقـة على العـودة إلى مناطقهـم الأصليـة.

- إزالـة كافـة آثـار ومسـببات ونتائـج التغييـر الديمغرافـي الـذي أحدثـه الاحتـلال التركـي، خاصـةً في التركيبـة السـكّانية للمنطقـة.

- إزالـة السـواتر الاسـمنتية المشـيّدة داخـل مدينـة عفريـن وبلداتهـا وقراهـا، بحجـة حمايـة المقـرّات التركيـة، ونـزع يـدّ الجيـش التركـي عـن القـرى المهجّـرة بالكامـل منـذ آذار عـام 2018م والسـماح بعـودة أهاليهـا، وهـي («جلبـر، كوبلـه، ديرمشـمش، زريـكات، باسـليه، خالتـا»- روباريا/جبـل ليلـون، «جيا/جبليـة، درويـش»- راجـو).

- تأميـن وصـول المسـاعدات الإنسـانية وتمكيـن البلديـات مـن أداء مهامهـا، وإصـلاح البنـى التحتيـة والمرافـق العامـة، وربـط قطـاع التربيـة والتعليـم بمؤسسـات الدولـة، بمـا يضمـن نشـر وتعليـم اللغـة والثقافـة الكرديـة بكافـة المراحـل الدراسـية.

- إنهـاء أوجـه الاضطهـاد القومـي بحـق الكُـرد، وكافـة مظاهـر التنريـك أو التعريـب القسـري، وأشـكال التطـرف والاضطهـاد الدينـي، وإزالـة مظاهـر التمييـز بحـق الكُـرد الإيزيديـن، وضمـان الحريـات الدينيّـة لجميـع المواطنيـن.

ندوة سياسية في قامشلو

بتاريـخ 2025/2/7، عقـدت منظمـة قامشلو لحزب الوحدة (يكيتي) نـدوة سياسية في قاعـة الشـهيد سـليمان آدي، تحـدث فيهـا حسـين بـدر عضـو اللجنـة السياسـية للحـزب، وتطـرق للوضـع السياسـي السـوري، بعـد سـقوط النظـام، وتنصيـب أحمـد الشـرع رئيسـاً لسـوريا في المرحلـة الانتقاليـة، كما تطرّق إلى مواقـف الـدول العربيـة والأوربيـة وتركيـا مـن هـذه السـلطة.

كذلـك تحـدّث عـن الحـرب الشـعواء التـي تشـنّها تركيـا والفصائـل الموالية لهـا على الكُـرد وكافـة مكوّنـات المنطقـة.

وتحـدّث بإسـهاب عـن الوضـع الكـردي السـوري ومحـاولات ترتيـب البيـت الكـردي والتوافـق على تأسـيس مرجعيـة سياسـية تمثّـل كافـة الأحـزاب الكرديـة بالإضافـة الى لجـان المجتمـع المدنـي والشـخصيات الثقافيـة المهتمـة بالشـأن العـام. وفـي الختـام أغنـى الحضـور النـدوة بأسـئلة ومداخـلات بنّـاءة.

رحيل المناضل عبد الباسط خلف برو

نعـت منظمـة الحسـكة لحـزب الوحـدة (يكيتـي) رفيقهـا عضـو اللجنـة المنطقيـة المناضـل عبـد الباسـط خلـف بـرو (أبـو جنـار)، الـذي توفـي مسـاء الأحـد ٢ شـباط ٢٠٢٥م، إثـر أزمـة قلبيـة حـادة.

الراحـل مـن مواليـد مدينـة الحسـكة عـام ١٩٦٥م، وسـلك العمـل الحزبـي منـذ بدايـة ثمانينيـات القـرن الماضـي وبقـي مواظبـا على نشـاطه الحزبـي حتـى لحظـة وفاتـه عندمـا كان فـي مهمـة حزبيـة رسـمية. عُـرف الفقيـد بمواقفـه الجريئـة وإخـلاص في الدفـاع عـن قضيـة الشـعب الكـردي العادلـة.

وُري جثمانه الثرى في مقبرة قرية رفرف.

تفجير دامي ..... (تتمة ص 1)

الوسـائل الإعلاميـة التابعـة والموالية لهـا، وكافـة أدواتهـا السـورية، للعمـل في هـذا الاتجـاه، وإطـلاق هـذه الروايـة، مثـل تنظيـم الإخـوان المسـلمين في سـورية و المجلـس الإسـلامي السـوري – اسـتنبول و المجلـس التركماني السـوري ومختلـف الميليشـيات السـورية الموالية لهـا وأبواقهـا الإعلاميـة، ترافقـاً بخطـاب حقـد وكراهيـة شـديدين نحـو الكُـرد والإدارة الذاتيـة وقواتهـا، دون انتظـار تحقيقـات جديـة وكشـف الأدلـة أو الاسـتناد إلى معلومـات أوليـة كافيـة لبنـاء الاتهـام، وحتـى دون الرجـوع إلـى السـلطات السـورية الجديـدة.

مـن جانبهـا دانـت «قسـد» هـذا التفجيـر الإرهابـي، وأبـدت اسـتعدادها لمسـاعدة إدارة دمشـق في التحقيـق وكشـف الأطـراف التـي تقـف ورائـه، وذلـك عبـر بيـانٍ مـن مركزهـا الإعلامـي بـذات اليـوم.

فيما قصفت تركيا بالطائرات محيط سدّ تشرين ومنطقة كوباني مراراً، خلال الشهرين الأخيرين، وسقط العشرات من المدنيين شهداء وجرحى، ولم تنطق تلك الجهات السورية بكلمة رفض أو إدانة.

عفرين تحت الاحتلال: ضحايا قتلى وجرحى، اعتداءات واختطاف واعتقالات عشوائية، إتاوات وسرقات، قطع أشجار الزيتون والغابات

مع بدء رحيل المستقدمين من عفرين إلى مناطقهم الأصلية، خلال الشهرين الأخيرين، استعجل مسلّحون ومدنيون منهم ولا زال في تحويش ما أمكن من أموال وأشياء، عبر فرض الإتاوات والفدى المالية على الكُرد السكّان الأصليين وسرقة ممتلكاتهم، من آلات وآليات ومواشي ومحتويات المحلات والمنازل وفك نوافذها وأبوابها وغيرها، وكذلك ارتكاب انتهاكات وجرائم أخرى بحقهم! وقد وثّق المكتب الإعلامي – عفرين لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا قسماً منها في أربعة تقارير منشورة ما بين 1/11-2025/2/15م، نلخصها فيما يلي:

= ضحايا قتلى وجرحى:

استشهد مواطنان كرديان، الأول «**عبد الحميد رشيد مصطفى/عائلة عكيل** /58/ عاماً» وسط قريته «قورنه» – بلبل بعملية قتل متعمّدة مساء الثلاثاء 2025/1/7م، والثاني «**حمود عمر بركات** /29/ عاماً» في قرية «صوغانكه» – شيروا إثر انفجار لغم أرضي يوم السبت 2025/1/18م.

كما أصيب رجل في قرية «مشاله»- شرّا وثلاثة أطفال في قريتي «كوندي مزن/ الذوق الكبير» و «كباشين» في جبل ليلون، بجوح متفاوتة، نتيجة انفجار قنبلة ولغمين أرضيين.

= الاعتداء على مسنيّن كرديين:

- منتصف ليلة 2025/2/13م، تمّ الاعتداء على المسن «**محمد حنيف أحمد حمزو** /67/ عاماً» وزوجته العاجزة في قرية «عين دارا» – شيروا، من قبل مسلّحين ملثّمين وسرقا من المنزل مبالغ مالية وجهاز هاتف جوال.

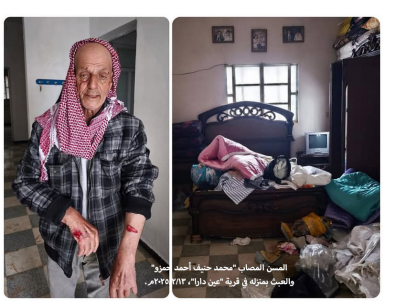

- مساء 2025/2/14م، تمّ الاعتداء على المسن «**حميد بكر حبش كنجو** /67/ عاماً» في منزله ببلدة «بعدينا» – راجو، من قبل مسلّحين، وسرقة مبلغ /10300/ دولار أمريكي من منزله.

= انتهاكات «العمشات»:

استمرّت ميليشيات «فرقة السلطان سليمان شاه» التي يتزعمها المدعو «محمد الجاسم/أبو عمشة» الذي مُنح رتبة «عميد» وعُيّن «قائداً للفرقة 25» لدى وزارة الدفاع الجديدة، في ارتكاب الانتهاكات ومختلف الضغوط على أهالي القرى والبلدات التي تقع تحت سيطرتها، حيث تمّ توثيق /120/ حالة، مثل استدعاء نساء ورجال وضرب وإهانة بعضهم لإرغامهم على دفع ما بقي عليهم من إتاوات موسم الزيتون، وتهجير العشرات بسبب الإتاوات، واختطاف مواطنين وفرض فدى مالية على بعضهم، وعدم تسليم منازل الكُرد العائدين إلّا بعد فرض الإتاوات، ومنع المستقدمين من العودة إلى مناطقهم الأصلية.

= انتهاكات «فيلق الشام»:

اقتحمت مجموعة من ميليشيا «فيلق الشام» منزل المواطن «**بدرخان حاج محمد بن محمد نوري**» في بلدة ميدان أكبس – راجو، وعبثت في المنزل وسرقت منه هواتف محمولة ومقتنيات وأدوات منزلية ومؤونة غذائية وزيت زيتون وعدة زراعية وغيرها، وكذلك منزل المواطن «**حمزة نظمي حنان/كعرك**» الواقع بعد مفرق قرية «قره بابا» بـ/2/ كم على طريق ميدان أكبس شمالاً بناحية راجو، واعتدت عليه وعلى زوجته بالضرب والإهانات، وعبثت في المنزل وكسرت بلور الأبواب وسرقت مبالغ مالية ومصاغ ذهب، وأجهضت الزوجة جنينها ذي الخمسة أشهر.

بالإضافة إلى أن المستقدمين الذين يغادرون البلدة يسرقون كلّ شيء – حتى الأبواب والنوافذ- من المنازل التي استولوا عليها منذ عام 2018م.

= إتاوات «الحمزات»:

المكتب الاقتصادي لميليشيات «فرقة الحمزات» في قرية «ماراته» غرب مدنية عفرين، يطالب «أصحاب العقود- الموكلين عن مواطنين غائبين بإدارة أملاكهم» لدفع الإتاوات المفروضة عليهم، وكذلك المواطنين العائدين لاستلام أراضيهم ودفع الإتاوات أيضاً، تحت التهديد بنزع أياديهم عنها وتسليمها لغيرهم.

= في بلدة «ميدانكي»:

مسلّحون ملثمون قاموا بعمليات سطو مسلح في أربعة منازل، وسرقوا منها مبالغ مالية وزيت الزيتون ومصاغ ذهب وهواتف جوّالة، ولا ذوا بالفرار.

والمدعو «حسن الفطيم» – متزعم في ميليشيات «فرقة المعتصم بالله» يمنع تسليم منازل العوائل الكردية العائدة (حوالي الـ/50/) إلّا بعد دفع إتاوة مالية عن كلّ منزل، ويمنع عوائل مسلّحي جماعته من العودة إلى قريتهم الأصلية في جبل الزاوية بمحافظة إدلب، وفي حال عدم دفع إتاوة لقاء إخلاء منزل ما، يقوم المستولي عليه لدى المغادرة بفك الأبواب والنوافذ، وحتى التخريب فيه.

= اعتقالات تعسفية:

معظم مواطني عفرين الذين اعتقلوا منذ بداية كانون الأول 2024م على خلفية سياسية، خضعوا للمعاملة المهينة وفرضت عقوبات بالسجن وغرامات /600-1200/ دولار أمريكي عليهم، عدا الفدى والرشاوى المالية، ونُقل قسم منهم إلى سجن الراعي- الباب بحيث تشتد العقوبات؛ وخلال الأسبوع الأول من شهر شباط، أطلقت محكمة عفرين التابعة للاحتلال التركي سراح أكثر من /45/ مواطناً كردياً من سجن ماراته المركزي؛ وقد تمّ توثيق /19/ حالة بالاسم والتواريخ، و /6/ حالات اختطاف لقاء فدى مالية كبيرة.

= عملية اختطاف وسط حلب:

ظهيرة يوم الثلاثاء 2025/2/4م، قامت مجموعة مسلّحة غير ملثمة، وسط مدينة حلب- حي محطة بغداد (من الجهة الشرقية للحديقة العامة)، باختطاف /14/ شاب ورجل كردي (بعضهم طلاب جامعات) من مهجّري عفرين، على الهوية، بعد تنزيلهم من ميكروباصات خط الشيخ مقصود والأشرفية، واقتادتهم إلى جهة مجهولة خارج المدنية، وقامت بتصويرهم بالفيديوهات، أثناء الضرب والتعذيب الشديد، وتوجيه مختلف الاهانات والشتائم إليهم؛ إلى أن تركتهم في حي الشّعار شرقي المدينة، ووجهتهم بالمغادرة دون النظر إلى الخلف تحت التهديد بإطلاق الرصاص عليهم.

= السرقات:

/29/ حالة، من سيارات وجرار زراعي ودراجة نارية وأدوات كهربائية وهواتف جوّالة ومواشي ومحتويات منازل ومحلات. من قبل مسلحي الميليشيات، ودون اعتقال أحدهم.

= في قرية «برج قاص» بناحية شيروا:

سيطرت عليها ميليشيات القوة المشتركة (العمشات، الحمزات) في أوائل كانون الأول 2024م، وقامت بسرقات واسعة، منها أربع سيارات بك آب و/12/ رأس غنم و/9/ أبقار وكافة محتويات ثلاثة منازل مع مجموعة توليد كهربائية وسيارته تكسي ومجموعة طاقة شمسية، وأثناء قصف القرية تم تدمير /6/ منازل بشكلٍ جزئي.

= قطع الأشجار:

بعد أن سيطرت ميليشيات القوة المشتركة على بعض قرى شيروا المتبقية والتي كانت تحت سيطرة الجيش السوري، منذ بداية شهر كانون الأول 2024م، قامت بقطع أكثر من ألفي شجرة زيتون بين قريتي «صوغانكه» و «باسليه»، وكذلك في الغابات الحراجية المنتشرة في الجبل، ولا تزال مستمرة في القطع.

وفي قرية «كورزيليه» قامت عناصر «العمشات» بقطع /150/ شجرة زيتون و /250/ شجرة أجاص و /500/ شجرة رمّان، أغلبها من الجذوع.

وتمّ قطع حوالي /40/ شجرة زيتون في قرية «قرتقلاق»- شرّا/شرّان، بشكل جزئي، بغية التحطيب، رغم قرب الحقل من حاجز لميليشيا «فرقة السلطان مراد».

وقطع حوالي /100/ شجرة زيتون بشكل متفاوت، بينها من الجذوع، وهي عائدة لأهالي قريتي «ممالا» و «ماسكا» المتجاورتين بناحية راجو، اللتين تسيطر عليها ميليشيات «الفرقة التاسعة».

= فوضى وفلتان:

بتاريخ 2025/1/13م، داهمت دورية من جهاز الأمن العام التابع لـ«هيئة تحرير الشّام» مبنى لميليشيا «الشرطة العسكرية- يترأسها المدعو أحمد جمال كبصو» (مقرّ الأسايش سابقاً بحرش المحمودية وسط مدينة عفرين) الذي يديره المدعو نضال البيانوني (أحد متزعمي فرقة الحمزات سابقاً)، وحررت منه عدد من المختطفين المدنيين الذين تمّ إخفاؤهم قسراً وجرى الاتصال بذويهم- مع صور مهينة للمعتقلين- لإرغامهم على دفع فدى مالية كبيرة لقاء الإفراج عنهم.

وقامت دورية من جهاز الأمن العام باعتقال المدعو «أبو يعرب» أحد متزعمي الميليشيات في مدينة جنديرس، لأنه قام بسرقة سيارتين جيب جديدتين من دمشق، عائدتين لمسؤولي النظام السابق، وبإخفائهما لديه، وكذلك قيامه باختطاف أحد المواطنين من أهالي حلب وإخفائه في جنديرس بقصد فرض فدية مالية لقاء الإفراج عنه.

= انتهاكات أخرى:

/24/ حالة من انتهاكات مختلفة، فرض فدى مالية، فرض إتاوات وتحصيلها تحت الضغط والترهيب، والتهجير القسري بسبب ذلك، عدم تسليم منازل العائدين، إتاوات السماح برعي المواشي، ومنع عوائل المسلحين من الرحيل إلى مناطقهم الأصلية، وغيرها.

وشدد المكتب الإعلامي على أنّ إنهاء الاحتلال التركي بكل مرتكزاته، وحلّ الميليشيات وترحيل عناصرها ومتزعميها إلى مناطق أخرى ضمن ثكنات وزارة الدفاع، أمران أساسيان لتعافي منطقة عفرين وعودة سكّانها المهجرين بحرية وكرامة.

تأثير الصراع في سوريا: اقتصاد مدمر، وفقر منتشر، وطريق مليء بالتحديات أمام التعافي الاجتماعي والاقتصادي

بهذا العنوان نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 19 شباط/فبراير 2025م، تقريراً من /48/ صفحة عن حال سوريا الاقتصادي والاجتماعي، وقال: «على الرغم من معاناة تسعة من كل عشرة من أفراد الشعب من الفقر (تحت خط الفقر)، وواحد من كل أربعة من البطالة، يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الاقتصاد السوري قادر على استعادة مستواه ما قبل الصراع خلال عقد واحد إذا ما حقق معدلات نمو قوية».

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر: «إن تعافي سوريا يتطلب استثمارات طويلة الأمد في التنمية لبناء الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لشعبها بما يتجاوز المساعدات الإنسانية الفورية. فبلوغ مستقبل مستدام يحقق الاستقرار والسلام للجميع يتطلب مقومات أساسية تشمل استعادة الإنتاجية لتوفير فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر، وتنشيط الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وإعادة بناء البنية التحتية للخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والطاقة.»

ويؤكد التقرير أن التعافي يتطلب رؤية وطنية واضحة، وإصلاحات عميقة، وتنسيقاً فعالاً بين المؤسسات. كما يعد توسيع فرص نفاذ سوريا إلى الأسواق العالمية عامل أساسي لتحقيق التعافي الاقتصادي في سوريا.

يسلط التقرير الضوء على التأثيرات التالية:

- يقدر مجمل خسائر الناتج المحلي الإجمالي بنحو 800 مليار دولار على مدى 14 عاماً من الصراع.
- يعتمد ثلاثة من كل أربعة أشخاص على المساعدات الإنسانية ويحتاجون إلى دعم تنموي في أهم المجالات الأساسية والتي شمل الصحة، والتعليم، وفقر الدخل، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والإسكان.
- تضاعفت معدلات الفقر ثلاث مرات تقريباً من 33 في المئة قبل الصراع إلى 90 في المئة اليوم، في حين تضاعف الفقر المدقع ستة أضعاف، من 11 في المئة إلى 66 في المئة.
- تسبب الصراع في ازهاق 618 ألف من الأرواح وفي اختفاء 113 ألف قسرياً. وتسبب انهيار النظام الصحي فقدان العديد من الأرواح، إذ تم تدمير ثلث المراكز الصحية وتعطيل ما يقرب من نصف خدمات الإسعاف.
- تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عاماً غير الملتحقين بالمدارس ما بين 40 و50 في المئة.
- تعرض ما يقرب من ثلث الوحدات السكنية للدمار أو لأضرار جسيمة خلال سنوات الصراع، مما ترك 5.7 مليون شخص في سوريا اليوم بحاجة إلى دعم في مجال الإيواء.
- تعرض أكثر من نصف محطات معالجة المياه وأنظمة الصرف الصحي للدمار أو أصبحت غير صالحة للعمل، مما حرم نحو 14 مليون شخص – أي نصف السكان – من الحصول على مياه نظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الشخصية.
- انخفض إنتاج الطاقة بنسبة 80 في المئة، مع تضرر أكثر من 70 في المئة من محطات الكهرباء وخطوط النقل، مما قلص قدرة الشبكة الوطنية بأكثر من ثلاثة أرباع طاقتها.
- كما انخفض مؤشر التنمية البشرية في سوريا، وهو المقياس الشامل الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس التنمية ويجمع بين مؤشرات الصحة والتعليم والدخل، من 0.661 في عام 2010 إلى 0.557 اليوم، وهي قيمة تقل عن أول قيمة تم تسجيلها لمؤشر التنمية البشرية في سوريا عام 1990، والتي بلغت 0.563 آنذاك.

وأشار التقرير إلى «لكي يستطيع الاقتصاد السوري توفير سبل العيش الكريم وإتاحة الفرص للجميع، يجب أن تحقق جهود التعافي معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. فبمعدل النمو السنوي الحالي البالغ 1.3 في المئة (2018-2024)، سيحتاج الاقتصاد السوري إلى 55 عاماً لاستعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الصراع. في حين يتطلب تحقيق التعافي في غضون 15 عاماً نمواً سنوياً بنسبة 5 في المائة، بينما يرتفع معدل النمو السنوي إلى 13.9 في المئة المطلوب للحاق بما كان يقدر للاقتصاد السوري أن يحققه بحلول عام2034 في غياب الصراع».

المصدر: أخبار الأمم المتحدة.

حزبا "التقدمي" و "الوحدة" يرحبان بنداء عبد الله أوجلان، ويطالبان تركيا بتحمّل مسؤولية تاريخية

تصريح

في يوم الخميس ٢٧ شباط ٢٠٢٥ في مدينة اسطنبول التركية، عقد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM partî) اجتماعاً موسعاً حضره مراسلو الصحافة ووسائل الإعلام، جرى خلاله الإعلان عن نص متكامل لرسالة خطية تحت عنوان (نداء السّلم والمجتمع الديمقراطي) مرسلة من السيد عبدالله أوجلان من سجنه الانفرادي في جزيرة إيمرالي، داعياً فيها الشروع بفتح صفحة جديدة لتناول وحلّ قضايا وأزمات تركيا، على قاعدة نبذ العنف ولغة السلاح، حيث قوبل النداء هذا بترحيب واسع من قبل الكثير من القوى والأوساط الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتأييد غير مسبوق من ملايين الكُرد عل اختلاف نخبهم و فعالياتهم في الداخل و بلدان المهجر.

إننا في حزبي الوحدة و التقدمي الكرديين في سوريا، في الوقت الذي نشارك فيه الجميع الترحيب بفحوى النداء ـ الرسالة التي أطلقها السيد أوجلان، نرى بأن الجانب الآخر المتمثل بسلطات جمهورية تركيا، تترتب عليها مسؤولية تاريخية في تجسيد تعاملها الإيجابي عبر تدابير إجرائية أقلها رفع العزلة عن السيد أوجلان، كي تتضافر كل الجهود وتتكلل بالنجاح في متابعة السير والعمل بشفافية، على طريق تحقيق السّلم، نحو حياة آمنة حرّة وكريمة للجميع دون تمييز.

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا

القامشلي ا /آذار/ ٢٠٢٥

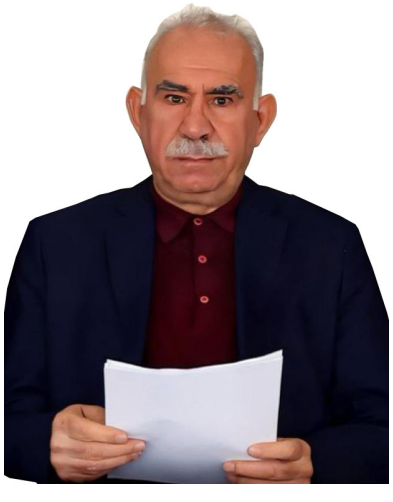

لقاء مع وفدٍ من الاشتراكي الكردستاني

بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١، التقى وفد مشترك من حزبي (الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، والوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا)، الذي ضم الرفاق (محمود محمد، علي شمدين، ويس مصطفى، احمد سمو، رضوان شيخو)، مع وفد من الحزب الاشتراكي الكردستاني (PSK) - تركيا، والذي ضمّ بايرام بوزيال السكرتير العام للحزب و مسعود تك السكرتير السابق للحزب و ولي جولميركي ممثل الحزب في إقليم كردستان العراق.

هذا وقد تناول اللقاء الذي تمّ في مقرّ حزب (PSK) في هولير، العلاقات بين الجانبين، بما يخدم القضايا الكردية والكردستانية، حيث ثمّن بوزيال ميثاق التعاون بين حزبي (الوحدة والتقدمي)، والدور الإيجابي الذي يلعبه هذان الحزبان من أجل وحدة الموقف الكردي في سوريا، وتشكيل وفد كردي مشترك للحوار مع دمشق من أجل استثمار هذه الفرصة التاريخية وتثبيت الحقوق القومية للشعب الكردي في الدستور السوري الجديد.

مفهوم المبادئ فوق الدستورية

■ المحامي محمد ملا*

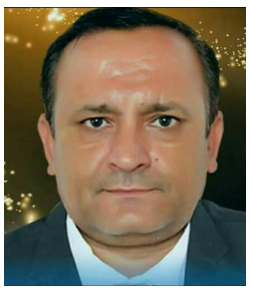

فكرة "المبادئ فوق الدستورية" ليست جديدة وإن كانت تسميتها حديثة وقد سميت (فوق دستورية) للتركيز على أهميتها الجوهرية في بناء هيكل الدستور، لقد سبقت إلى المبادئ فوق الدستورية دول ديمقراطية بقرون عدة تمتد إلى الميثاق العظيم للحريات في إنكلترا (وثيقة الماكنا كارتا) التي تم سنها في عام 1215، وكانت أول ميثاق للحدّ من سلطة الملك، ووثائق حقوق الإنسان التي أصبحت في صلب أغلب دساتير العالم كإعلان حقوق الإنسان، ووثيقة الحقوق في دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1791، والتي سعت لضمان الحريات المدنية وغيرها من المواثيق.

تعريف المبادئ فوق الدستورية: هي مجموعة من القواعد والأحكام، يتم رفعها إلى مرتبة أعلى من مرتبة الأحكام الدستورية نفسها، فتكون مطلقة ثابتة سامية، محصّنة ضد الإلغاء والفسخ والتعديل، عند تعديل الدستور، أو تغييره، أو حتى تعطيله، وتصبح فوق الدستور وحداً عليه، ولا تجوز مخالفتها بمواد دستورية أخرى، وتكون المحكمة الدستورية ملزمة بمراعاتها وتطبيقها، حتى لو لم تكن متضّمنة في الدستور.

وهي مبادئ يتم التوافق عليها مسبقاً، وقبل المباشرة في كتابة الدستور، من قبل جميع القوى والمكونات المجتمعية الموجودة، دون استثناء.

مضمون هذه المبادئ عموماً هو: الحريات العامة، والكرامة الإنسانية، والحريات العامة، حقوق الإنسان الأساسية، وعدم التمييز بين المواطنين، والتي يكتسبها الإنسان لمجرد كونه إنساناً، وقد أصبحت حقوقاً عالمية، وواجبة الاحترام والتطبيق بعد تبنيها من قبل الأمم المتحدة، وتضمينها في «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الصادر عن المنظمة الأممية، في عام ١٩٤٨م ، ثم في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦م، وكثيراً ما أصبحت تضاف إلى الدساتير الوطنية، ولهذا السبب وضعت في مقام سام غير قابل للإلغاء والتغيير، وليس لأنها مستمدة من القانون الدولي أو مرتبطة بالمبادئ الملزمة، فالمبادئ فوق الدستورية تقطع الطريق على عودة التطرف والديكتاتورية من خلال اللعبة الديمقراطية (نظرية تحصين الديمقراطية)، وهذه المبادئ ليست شرطاً لازماً أن تتم بنص داخل الدستور، ويرجع ذلك لسبب بسيط هو كما يعلم الجميع أن الدستور يمكن أن يكون عرفياً أي غير مكتوب. لقد دلت تجربة جنوب أفريقيا

أيضاً ان المبدأ الدستوري يمكن أن يكون في وثيقة منفصلة، وأيضاً قد شهدنا دولاً عدة في العالم وذات أنظمة مستقرة بدون وثيقة دستورية مكتوبة وأوضح مثال انجلترا، ومن أشهرها أيضاً المبادئ فوق الدستورية الواردة بالدستور التركي والتي كرست علمانية الدولة التركية وفي عدة دول أخرى.

فلا بّد إذن من قطع الطريق على احتمالات من هذا النوع، عبر التوافق على مبادئ فوق الدستورية غير قابلة للتجاوز أو التعديل، تضمن الحقوق والحريات العامة والأساسية للجميع، وأهمية الحديث حول هذه المبادئ المحصنة يكمن في عدم التلاعب بالدستور في التغيير والتعديل والتعطيل، وتبقى هذه المبادئ ثابتة راسخة لضمان حقوق جميع المكونات وعدم التمييز وتثبيت حقوق الانسان ضد أي انتهاك يحدث ضمن أية سلطة كانت.

---

* المصدر: صفحة اتحاد المحامين الكورد.

«المبادئ فوق الدستورية» وبناء الثقة بين السوريين

■ نادر جبلي*

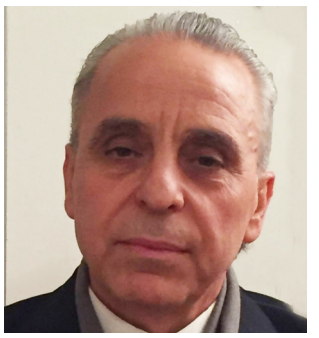

سأشرح قليلًا قبل طرح الفكرة من المنشور:

«المبادئ فوق الدستورية» هي ببساطة تلك المواد أو القواعد الدستورية التي تُعطى حصانة خاصة ضد التعديل أو التغيير في المستقبل، بحيث يصعب أو يستحيل على البرلمانات القادمة تعديلها أو إلغاءها أو استبدالها مهما كانت نسبة الأغلبية البرلمانية.

فإذا كان تعديل الدستور يتطلب أغلبية ثلثي أعضاء البرلمان، فإن تعديل تلك القواعد المحصَّنة قد يتطلب 80% على سبيل المثال، أو قد يكون غير ممكن على الإطلاق.

من يملك الحق بتحديد وتحصين تلك القواعد؟

يملك ذلك الحق الجمعيات التأسيسية الأصلية، التي تضع دساتير جديدة (أول مرة) لنظام حكم جديد دون الاستناد إلى قواعد دستورية تحدد طريقة تعديل الدستور.

فعندما يسقط نظام حكم بفعل ثورة أو حرب أو انقلاب أو احتلال... أو عندما تتأسس دولة جديدة (دولة فيدرالية مثلًا) فإن دستور النظام القديم يسقط بسقوط النظام، وتصبح قواعده لاغية، ويصبح من حق الجمعية التأسيسية الأصلية أن تضع القواعد الدستورية التي تراها مناسبة، وقيدها الوحيد هو ما تفرضه إرادة مؤسسي النظام الجديد.

ما الغاية والفائدة من وجود هذه القواعد المحصّنة؟

الغاية الرئيسة لهذه القواعد هي طمأنة جميع الأفراد والمكونات إلى أن حقوقهم وحرياتهم ستكون مصانة مهما تغيرت السلطات والأغلبيات البرلمانية... فلا يحق لأغلبية برلمانية ساحقة (95% مثلًا) أن تصادر حقًا من حقوق أي فرد أو جماعة من خارج الأغلبية... والأغلبية والأقلية هنا بالمعنى المطلق للكلمة.

وفائدة هذا أن الأفراد والجماعات، وبموجب هذه الضمانات العليا التي ستُعالج مخاوفها، ستكون مطمئنة للمستقبل، وستضع يدها بيد الآخرين للانطلاق في بناء الوطن.

إذن وُجدت المبادئ فوق الدستورية لإعطاء الضمانات الكافية لأبناء البلد الواحد الذين أنهكتهم الصراعات ومزقت اجتماعهم الوطني ودمرت الثقة فيما بينهم. لذلك نراها موجودة في دساتير تلك الدول كروواندا وجنوب أفريقيا والبرتغال وإسبانيا وعشرات الدول الأخرى.

بعد هذه الشرح المبسط، والذي أرجو أن لا يكون مخلًا، أنتقل إلى الحالة السورية:

فسورية بلد مزقها الصراع العنيف والطويل، بعد أن سمم نظام الأسد العلاقات بين مكوناتها ودمر مناعتها على مدى أكثر من نصف قرن... فأصبحت لدى الجميع هواجسهم ومخاوفهم ومظلومياتهم، وتضررت الثقة فيما بينهم إيما ضرر، ولم يعد ثمة ما يطفئ هواجسهم ومخاوفهم ويعيد لهم شيئا من الطمأنينة تجاه الآخرين وتجاه المستقبل، إلا ضمانات عليا بمستوى مبادئ فوق دستورية.

سيقول البعض أن لا شيء فوق الدستور الذي يمثل إرادة الشعب والأمة، وأقول سلفًا أن لا شيء فوق الدستور، والمبادئ فوق الدستورية هي مصطلح دولي لتلك القواعد التي يتم تحصينها من قبل الجمعية التأسيسية الممثلة للشعب والأمة، والدستور بكل قواعده، بما فيها فوق الدستورية، سيتم طرحه للاستفتاء لإجازته من قبل الشعب.

وسيقول البعض أنها بدعة لحرمان الأغلبية من حقها الطبيعي في الحكم، وأقول أنها ضمانة لحقوق الأقليات والأغلبيات وكل مواطن في البلد... فهي ستضمن الحريات والحقوق، وهذا مصلحة الجميع، وهي ستحمي البلاد من الوقوع في براثن استبداد جديد، وهذا مصلحة الجميع، وستبقى للأغلبية حقوقها الديمقراطية بالكامل، لكن فقط دون المساس بحقوق الآخرين... وهذا عادل وديمقراطي.

أختم بالقول إن المبادئ فوق الدستورية مصلحة خالصة لجميع السوريين، ومخرج مهم وأساسي وآمن لهم، ورفع الصوت بالمطالبة بها، وفتح النقاشات المسؤولة حولها، بدون مواقف مسبقة، سيجعلها حاضرة على طاولة تلك الجمعية التي ستُكلف بمهام كتابة الدستور الجديد للبلاد.

---

* صفحته على الفيس بوك، 2025/2/3م.

رئاسة الجمهورية العربية السورية
Presidency of the Syrian Arab Republic

انطلاقًا من تطلعات الشعب السوري في بناء دولته على أساس سيادة القانون، وبناءً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري، وبهدف إعداد الإطار القانوني الناظم للمرحلة الانتقالية، يقرر رئيس الجمهورية ما يلي:

المادة (1): تشكّل لجنة من الخبراء التالية أسماؤهم:

1- د. عبد الحميد العواك 2- د. ياسر الدويش 3- د. إسماعيل الخلفان
4- د. ريعان كجيلان 5- د. محمد رضى جلخي 6- د. أحمد قريني
7- د. بهية مارديني

المادة (2): تتولى اللجنة مهمة صياغة مسودة الإعلان الدستوري الذي ينظم المرحلة الانتقالية في الجمهورية العربية السورية.

المادة (3): ترفع اللجنة مقترحها إلى رئيس الجمهورية.

أحمد الشرع
رئيس الجمهورية العربية السورية

2 رمضان 1446 هـ - 2 آذار 2025 م

نحو دستور لجميع السوريين: العروبة والمنظومة الدستورية في سوريا

■ نائل جرجس*

تحظى مسألة العروبة، ولاسيما في إطار التغييرات السياسية والاجتماعية العميقة التي تشهدها الساحة السورية، بأهمية بالغة تماثل أهمية مسألة الإسلام وتأثيرها في ركائز الدولة السورية وبنيتها وتكوينها للهوية الوطنية. بل ويذهب البعض إلى اعتبار تأثير الإسلام ثانوياً في الحالة السورية مقارنة مع تأثير العروبة، مرتكزين في ذلك على أنّ النظام السوري وخلال فترة حكمه في العقود الماضية قد استبعد الأيدلوجيا الدينية لصالح تعزيز الأيدلوجيا العروبية. فهذه الأخيرة يمكن أن تعوّض له وإلى حدٍ ما انعدام شرعية الحكم على أساس الدين نظراً لانحدار رئيسه من أقلية دينية لا تمثل الغالبية في سوريا. وفي هذا الصدد ارتكز النظام السوري في حكمه بشكل أساسي على أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي المبنية على أيدلوجيا القومية العربية. وقد استتبع ذلك تعزيز لعروبة سوريا وصلت إلى درجة اعتبار جميع المواطنين عرباً، في انتهاك صارخ وتجاهل واضح للمكونات غير العربية في هذا البلد كالأكراد والسريان والأرمن والشركس والتركمان. وكحال العلاقة بين الدين والدولة، لا يقتصر الجدل في مسألة العروبة بين النظام السوري ومعارضيه، بل يشمل أيضاً جدلاً في أوساط المعارضة السورية أسفر عن اختلافات جسيمة ولاسيما بين ممثلي أغلب الأحزاب الكردية من جهة، وبعض المعارضين القوميين العروبيين، من جهة أخرى.

نشأة العروبة في تاريخ سوريا

تنامى الفكر القومي العربي في سوريا، كغيرها من دول المنطقة العربية، في مراحل النضال ضد الاستعمار العثماني وأيضاً الانتداب الفرنسي، وقد جاء كردّة فعل على سياسة «العثمنة» و«الفرنسة»، بهدف تحقيق الوحدة وتعزيز التضامن العربيين. ولا يخفى في هذا الصدد ما لغير المسلمين العرب من دور في تعزيز الفكر القومي العربي الذي أسفر حتماً عن تراجع التأثير الإسلامي وبالتالي البدء بإرساء هوية قومية ذات أساس غير ديني أسهمت في انحسار هيمنة الأمة الإسلامية مقابل تعزيز فكرة الوطن العربي الجامع للمسلمين وغير المسلمين على السواء. ونذكر من بين هؤلاء بطرس البستاني (1883-1819) وإبراهيم اليازجي (1817-1906)، وهم من أبرز مفكري النهضة العربية، ولاحقاً ميشيل عفلق (1910-1989) وهو من مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أوصل العديد من التيارات السياسية إلى السلطة، ولاسيما في العراق وفي سوريا. أمّا عن عربية الدولة في سوريا، فيعود تاريخها بشكل أساسي إلى الخامس من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1918 وذلك إبان دخول الأمير فيصل بن الحسين، أحد قادة الثورة العربية الكبرى، إلى دمشق حيث أعلن فيها عن تشكيل «حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه»[1]. وقد استمرّ تأثير العروبة على سوريا كما يتبين من خلال دساتيرها المتعاقبة، إلى أن وصل أوجّه في ظل حكم الرئيس الراحل حافظ الأسد كما سنبينه أدناه.

العروبة ودساتير ما قبل 1973

بدأ تأثير العروبة وبدرجات متفاوتة منذ المراحل الأولى لتأسيس الدولة السورية وقد سميت عام 1920 بـ«المملكة السورية العربية»، ودأب مباشرةً القائمون على هذا الكيان الجديد، وعلى رأسهم فيصل الأول كملك لها وهاشم الأتاسي الذي ترأس المؤتمر السوري المنعقد في 6 آذار/مارس من نفس السنة، بإعداد مشروع دستور تضمّن 148 مادة. وعلى الرغم من اعتبار العربية لغة رسمية (المادة الثالثة)، فإنّ هذا المشروع انطلق بشكل أساسي من قاعدة التساوي أمام القانون في الحقوق والواجبات (المادة 11)، ولم يحدد هوية ثقافية قومية شمولية لجميع السورين وبالتالي لم تُفرض العروبة فيه كوسيلة ضم صهري دمجي كما هو حال بعض الدساتير اللاحقة[2]. إلا أن مشروع الدستور هذا لم يتم اعتماده نتيجة لبدء مرحلة الانتداب الفرنسي في سوريا ووصول القوات الفرنسية إليها في 24 تموز/يونيو عام 1920. وقد شهدت فترة الانتداب الفرنسي اعتماد دستور عام 1930 الذي اقتصر على ذكر «الجمهورية السورية» من دون إطلاق صفة العربية على الدولة الناشئة. أمّا دستور عام 1950، فقد تمّ تبنّيه من طرف الجمعية التأسيسية المشكّلة ديمقراطياً في26 تشرين الثاني/ نوفمبر1949. وعلى الرغم من ديمقراطية اعتماده وأيضاً تركيز أحكامه على حقوق المواطنين وسُلطة الشعب[3]، إلا أنه كان عرضة للكثير من الانتقادات ولاسيما من ناحية تحديده لهوية الدولة الثقافية وخاصة العروبة[4]. فتنصّ مقدمة هذا الدستور على العبارة التالية «نحن ممثلي الشعب السوري العربي (...)». وتتكرر نفس هذه العبارة في المقطع الأخير من مقدمة الدستور والذي يُشير أيضاً بأنّ «هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور». أمّا المادة الأولى منه، فتشير إلى أنّ «سورية جمهورية عربية ديمقراطية» وأنّ «الشعب السوري جزء من الأمة العربية» وتعتبر المادة الرابعة بأنّ العربية هي اللغة الرسمية، دون أية إشارة إلى اللغات الأخرى كالكردية أو السريانية. كما يبرز الطابع الأيديولوجي القومي العروبي في نصوص متعددة من دستور عام 1950، ومنها ما جاء في المادة 75 المتعلقة بقسم اليمين من طرف رئيس الجمهورية الذي يجب أن يلتزم فيه بالعمل «على تحقيق وحدة الأقطار العربية»[5].

وقد شهدت حقبة الخمسينات وما تلاها مجموعة من الانقلابات العسكرية التي تخللها تعطيل العمل بدستور عام 1950 وأيضاً اعتماد تعديلات دستورية واستصدار دساتير مؤقتة بدأت تهيمن عليها تصاعدياً أفكار القومية العربية. كما توقف العمل مجددا بدستور عام 1950 إبان عهد الوحدة مع مصر، وإعلان «الجمهورية العربية المتحدة»، حيث أُعتمد فيها دستور مؤقت استمر إلى تاريخ الانفصال عام 1961، أعيد بعدها العمل بدستور عام 1950 بعد إجراء بعض التعديلات عليه، ولاسيما تسمية «الجمهورية العربية السورية» بدلاً من «الجمهورية السورية». وقد أُطيح بهذا الدستور نهائياً عام 1963 على إثر الانقلاب العسكري، المعروف باسم «ثورة الثامن من آذار»، الذي قادته مجموعة من الضباط البعثيين ولاسيما الرئيس الراحل حافظ الأسد. فاعتمدت هذه السلطة الجديدة بعض الدساتير المؤقتة التي تهيمن عليها أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي كان آخرها دستور عام 1973 والذي استمر العمل به حتى عام 2012، أي الى ما بعد عام من تاريخ انطلاق الاحتجاجات الشعبية ضد الاستبداد.

العروبة في دستور 1973

تبرز بشكل واضح هيمنة الأيدلوجيا البعثية العروبية على دستور عام 1973، الذي كرّس نظام الحزب الواحد المهيمن على مختلف مفاصل الحياة. فقد طبعت إيدلوجيا الحزب الحاكم العديد من المواد الدستورية، ولاسيما المادة الأولى التي اشتملت على مصطلحات «عروبية» عديدة منها «دولة اتحاد الجمهوريات العربية»، «الجمهورية العربية السورية»، « القطر العربي السوري»، « الوطن العربي»، «الأمة العربية». كما ألغت مادته الثامنة التعددية السياسية بنصّها صراحة على أنّ «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية». ويهدف نظام التعليم والثقافة، بحسب المادة 21 من هذا الدستور، « إلى انشاء جيل عربي قومي اشتراكي علمي التفكير مرتبط بتاريخه وأرضه، معتز بتراثه، مشبع بروح النضال من اجل تحقيق أهداف أمته في الوحدة والحرية والاشتراكية (....)». وتعتبر المادة 23 بأن «الثقافة القومية الاشتراكية أساس بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي تهدف إلى تمتين القيم الأخلاقية وتحقيق المثل العليا للأمة العربية (....)». أمّا القسم الدستوري، وكما جاء في المادة السابعة، فيلزم بالعمل «لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية». وقد انسحب هذا الالتزام على القوات المسلحة ومنظمات الدفاع الأخرى التي تكون مسؤولة، بحسب المادة 11، «عن سلامة أرض الوطن وحماية أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية»[6]. وحتى الأحكام القضائية تصدر، بحسب المادة 134، «باسم الشعب العربي في سوريا».

وقد امتد تأثير هذه النصوص الدستورية على مختلف مناحي الحياة التشريعية والسياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية. فقد كان من أهم ملامح العقود الماضية اضطهاد غير العرب بشكل أساسي، ولكن أيضاً غير البعثيين أو المؤيدين للنظام الحاكم ولأيدلوجيته. ونذكر على سبيل المثال تجريم أي قول أو فعل من شأنه مناهضة تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية أو أي هدف من أهداف الثورة[7]. وقد حُرم الأكراد والسريان من تعلم لغتهم وأحياناً التخاطب بها، بالإضافة إلى تعرضهم لأوجه تمييز عديدة شملت الحرمان من المناصب العامة والتمييز في إطار العمل والتعليم وحرمان آلاف الأكراد من الجنسية السورية، الخ.

دستور عام 2012 وهوية الدولة

بقي دستور عام1973 سارياً حتى انطلاق الثورة السورية في آذار/ مارس2011، حيث اعتمد نظام الأسد دستوراً جديداً، في الشهر الثاني من عام 2012، في إطار ما يعرف «بإصلاحات النظام»، سعياً منه إلى التخفيف من حدّة التوتر السياسي وإعادة استقراره وتأمين استمراره في السلطة. ومع ذلك جاء نصّ هذا الدستور الجديد مخيباً للآمال، ليس فقط من خلال تكرار أغلب ما ورد في الدستور السابق، خاصة من ناحية نظام الحكم وإمكانية تجديد السلطة لبشار الأسد لولايتين أخريين، إنما أيضاً من خلال طريقة صياغته الأحادية والاستفتاء عليه الذي يفتقر لأدنى معايير النزاهة في ظل من القمع والتنكيل بغير المؤيدين واستمرار العمليات العسكرية وغياب الحلّ السلمي. فقد حافظَ النصّ الدستوري الجديد على أيديولوجيا النظام البعثي الحاكم وعلى طريقته في إدارة السلطة وذلك على الرغم من التراجع عن المادة الثامنة التي كانت تُشير إلى أنّ «حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع». فيشهد الدستور الجديد، كحال دستور عام 1973، على تأثير أيديولوجيا القومية العربية، من ناحية، والدين[8]، من ناحية أخرى.

هذا وينصّ الدستور الجديد في مقدمته: «تعتز الجمهورية العربية السورية بانتمائها العربي، وبكون شعبها جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية مجسدة هذا الانتماء في مشروعها الوطني والقومي، وفي العمل على دعم التعاون العربي بهدف تعزيز التكامل وتحقيق وحدة الأمة العربية». ويكرر الدستور السوري المصطلحات العروبية الواردة في دستور عام 1973، بل ويضيف عليها مصطلحات مثل «الحضارة العربية»، «الدور العربي السوري»، «قلب العروبة»، الخ. والمادة الرابعة تؤكّد بأن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة»، دون الإشارة إلى اللغات الأخرى والحقوق الثقافية للناطقين بها. أمّا المادة السابعة المتعلقة بالقسم الدستوري فقد استمدت صياغتها أيضاً من الدستور **(التتمة ص 10)**

دعوة أوجلان لإلقاء السلاح: خطوة سلام أم تنازل مريب؟

■ جيوار كنجو

في خطاب تاريخي، ألقي بيانه مساء الخميس ٢٧ شباط ٢٠٢٥م من قبل لجنةٍ من حزب المساواة وديمقراطية الشعوب زارته في سجن إمرالي، دعا عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال الكُردستاني، وأشهر معتقل سياسي في العالم، حزبه إلى «إلقاء السلاح وحلّ نفسه»، واصفاً القرار بـ»المسؤولية التاريخية». لكن هذه الدعوة لم تُقابل بترحيبٍ شامل، بل أثارت سيلاً من التساؤلات حول دوافعها الحقيقية ومآلاتها على القضية الكُردية العالقة منذ عقود.

ضغوط تركية ونفوذ كردي متصاعد

جاء الخطاب في وقت تُصعّد أنقرة من حملاتها العسكرية والسياسية ضد المناطق الكُردية في سوريا وفي إقليم كردستان العراق، وتمارس تضييقاً واسعاً على النشطاء ورؤساء البلديات الكُرد داخل تركيا، وسط مخاوفها من تنامي النفوذ الكُردي سياسياً وعسكرياً، وتوسّع مؤيدي وأصدقاء القضايا الكُردية لدى المجتمع الدولي، حيث أنّ أنقرة ترهب من الصعود السياسي للحركات الكُردية، وتحاول الهروب من الاستحقاقات التاريخية، عبر احتواء القضية الكُردية في تركيا دون حلّ جذري.

لكنّ السؤال الأبرز: هل دعوة أوجلان هذه، هي نتاج ضغوط تركية مباشرة؟ أم أنها محاولة لفتح باب الحوار؟ البيان نفسه، فكري سردي، يخلو من التزامات ملموسة، ما يرجح كفة الشكوك حول تأثير أنقرة على أوجلان، المعتقل لديها منذ /٢٦/ عاماً، والمبادرة بحاجة لخارطة طريق واضحة، تحظى بموافقة الطرفين.

لسنا طرفاً في الصراع التركي

في ردٍ واضح، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) أنها «غير معنية» بمبادرة أوجلان، مؤكدةً أنها «تنظيم سوري وُلد في ظروف الحرب»، وهدفها الدفاع عن السكان، لا مواجهة تركيا؛ حيث أنّ الوحدات الكُردية و قسد لم تطلق رصاصة باتجاه تركيا، بينما تستمر الأخيرة في قصف مناطق الإدارة الذاتية لأهداف عدوانية وتوسعية.

هنا يُطرح سؤال جوهري: كيف يمكن فصل مصير الكُرد السوريين عن الصراع التركي-الكُردستاني؟

رّحب مظلوم عبدي قائد «قسد» في منصة اكس بـ»الإعلان التاريخي من القائد عبدالله أوجلان»، و «هو فرصة لبناء السلام ومفتاح لفتح علاقات صحيحة وبناءة في المنطقة».

ولا يغيب عن النقاش توقيت إصدار البيان، الذي تزامن مع تصاعد العمليات التركية في سوريا، وعدم الثقة بحكومة أنقرة في منح الكُرد حقوقهم، وأنها تسعى لإخراج الكُرد من المعادلة السياسية في سوريا وتهميشهم وعدم الاعتراف بقضيتهم العادلة.

والسؤال الآخر: ما مصير القضية الكُردية في تركيا، إذا تمّ حلّ حزب العمال الكُردستاني؟

مقابل هذا الإجراء لابد من اتخاذ العديد من القرارات بخصوص مستقل أعضاء وقيادات الحزب لأجل ضمان حياتهم ومنحهم حرية العمل السياسي، بالإضافة إلى تغيير الدستور بما يضمن حقوق الكُرد ولغتهم وحلّ قضاياهم على نحوٍ عادل، ورسم إطار قانوني، ولكن يبدو أن حكومة أنقرة تلهث منهكة نحو مصيرها المحتوم، ولا تنفعها الهروب من الحلّ التاريخي الذي بادر الزعيم عبد الله أوجلان إليه بندائه التاريخي.

حرية أوجلان وانقسامات متوقعة

أشار قادة الحزب في جبال قنديل إلى ضرورة إطلاق سراح أوجلان لينال حريته ويقود حزب العمال الكردستاني فعلياً ويدعو إلى عقد مؤتمر له حتى يتمّ تنفيذ مبادرته بخطى مرسومة؛ ولكن قد تؤدي دعوة أوجلان إلى شرخٍ داخل الحزب وبين الكُرد عموماً، بين مؤيدٍ يرى فيها فرصةً للسلام، ومعارضٍ يعتبرها «تنازلاً بلا مقابل». لكن الأهم: هل ستحترم أنقرة مطالب الكُرد لو تخلّوا عن السلاح؟ التاريخ يشير إلى أن تركيا دولة لا تجنح للسّلام إلّا إذا أُرغمت عليه، وهناك مَثَل يوناني يقول: إذا دعا التركي للسّلام فتأهب للحرب!

اليوم، تُترك الكرة في ملعب الكُرد: هل يقبلون بمغامرة السّلام المجهولة؟ أم يصرّون على الكفاح حتى تحقيق حقوقهم؟ السؤال الأكبر يبقى معلقاً: هل يمكن حلّ قضية معقدة ببيانٍ من زعيم مسجون؟

ولكن بيان اللجنة التنفيذية للحزب في ١ آذار ٢٠٢٥م، حسم الجدل الكثير، إذ قالت: «نتفق مع مضمون الدعوة المذكورة بشكل مباشر ونعلن أننا سنلتزم بمتطلبات الدعوة وننفذها من جانبنا، ولكن مع ذلك، لا بدَّ من ضمان تحقيق الظروف السياسية الديمقراطية والأرضية القانونية أيضاً لضمان النجاح». وأعلنت وقف إطلاق النار اعتباراً من هذا التاريخ، وأنّ قواتها لن تقوم بتنفيذ عمليات مسلحة، ما لم تُشن الهجمات ضدها، وقالت: «كما أن تحقيق قضايا مثل وضع السلاح، لا يمكن أن تتم إلا بالقيادة العملية للقائد آبو». وأشارت إلى أنّ عقد مؤتمر الحزب ونجاحه بحاجة لقيادة عبد الله أوجلان شخصياً.

الوضع الحالي يشبه لعبة شطرنج سياسية، حيث تُحرك تركيا قطعها بذكاء، بينما يحاول الكُرد الحفاظ على وجودهم في ساحةٍ مليئة بالألغام. لكن يبدو أن المعركة الحقيقية ليست على الأرض فحسب، بل في إثبات شرعية النضال الكُردي أمام العالم وتصعيده.

نحو دستور لجميع السوريين ..... (تتمة ص 9)

السابق في إشارة إلى ضرورة العمل من أجل تحقيق «وحدة الأمة العربية».

صحيح أنّ اعتبار العروبة كأساس أيديولوجي جامع لكل القاطنين في العالم العربي قد نجح في توحيد صفوف المسيحيين والمسلمين خاصة في منتصف القرن الماضي وفي فترات النضال ضد الاستعمار، إلا أنّ هذه الأيدلوجيا أثبتت عجزها لاحقاً عن تعزيز مبدأ المواطنة وتحقيق اندماج المنتمين للأقليات غير العربية، كما أنها لم تحقق حتى اليوم أياً من أهدافها وجلبت لقاطني هذه المنطقة الكثير من أعمال الاضطهاد تحت مسميات الشعارات التي رفعتها الأحزاب السياسية الحاكمة والعاملة باسمها. كما أدّى تأثير التشريعات الدينية وإقامة الصلة بين الدين والدولة إلى انتهاك حقوق أتباع الديانات غير المسلمة كما سبق وبيناه في مقال سابق[9]. وبالتالي تتشابه أيدلوجية العروبة مع ما يمكن أن نطلق عليه "الإسلاموية" من حيث أنّ الأولى ساهمت بانتهاك حقوق غير العرب والتأثير سلباً في اندماجهم بينما عانى غير المسلمين أو حتى غير الإسلاميين من الثانية. وفي هذا الإطار، تتعالى الأصوات من أجل تجريد الدولة من الأيديولوجيا، سواء أكانت الدينية أو القومية لصالح إقامة الدولة المدنية التي تقدّم خدماتها للمواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. وهذا الأمر ينسحب حتى على المطالبين بالانفصال كبعض الأكراد، من حيث أنّ إقامة دولة على أساس عرقي سيؤدي حتماً إلى التمييز ضد غير الأكراد ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. وفي هذا الإطار، يُطرح تساؤل عن ماهية الهوية الوطنية الجامعة للسوريين، ومدى إمكانية تعزيز النزعة الوطنية على أساس مبدأ المواطنة الانسانية أي الانتماء إلى سوريا أولاً واحترام التعددية الأثنية والدينية فيها مع تعزيز التكافل الانساني تجاه شعوب المنطقة العربية وتطوير التعاون المشترك بينها كحال العقد المبرم بين دول الاتحاد الأوروبي.

الهوامش:

[1] أنظر محمد جمال باروت، المؤتمر السوري العام (1919-1920): الدستور السوري الأول، في: الدستور في الفكر العربي الحديث: تواريخ وقضايا، جريدة تبين، العدد 3، المجلد الأول، شتاء 2013، ص 23-24.

[2] المرجع السابق، ص 39.

[3] وذلك على عكس دستور عام 1930 الذي يعود تبنيه بشكل أساسي إلى الإرادة المنفردة لسلطة الانتداب الفرنسي.

[4] تجدر الإشارة إلى الأصوات السورية المعارضة العديدة التي تنادي بالعودة إلى دستور عام 1950، إلا أننا لا نتفق معهم في ذلك. فليس هيمنة الأيدلوجية القومية والدينية على هذا الدستور مبعثا لرفضه فحسب، ولكن صياغته وتبنّيه كان قد سبق مصادقة سوريا على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبالتالي ينبغي اليوم صياغة دستور جديد يُكرّس التزامات سوريا بهذه المواثيق ويتماشى مع روح العصر ومع التطورات السياسية المختلفة التي شهدتها سوريا مؤخراً. كما ينبغي إدراج ضمانات دستورية لتجنب تكرار الانتهاكات المُمنهَجة لحقوق الإنسان التي شهدتها العقود الأخيرة الماضية، كالاختفاء القسريّ الذي زادت من تعقيداته حصانة الأجهزة الأمنية.

[5] أنظر أيضاً المادة 46 التي تتضمن على نصّ مشابه متعلق بقسم اليمين للنواب.

[6] يتعلق هذا القسم بكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وأعضاء مجلس الشعب. أنظر المواد الدستورية التالية: 63، 90، 96، 116.

[7] أنظر على سبيل المثال قانون مناهضة أهداف الثورة الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم /6/ بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 1965 وأيضاً اختصاصات محكمة أمن الدولة العليا المنشئة بموجب المرسوم رقم/47/ لعام 1968.

[8] أنظر للكاتب، قضايا جدلية في الدستور السوري (1): نحو دستور لجميع السوريين، الموقع الالكتروني للمفكرة القانونية، 25-8- 2014.

[9] المرجع نفسه.

---

* الجزء الثاني من مقال «قضايا جدلية في الدستور السوري» المنشور في موقع المفكرة القانونية- 2014/9/24م.

نداء تاريخي لأوجالان: الأكراد أمام مفترق جديد

■ محمد نور الدين*

كانت تركيا والحركة الكردية، أمس، على موعد مع نداء تاريخي لزعيم «حزب العمال الكردستاني»، عبد الله أوجالان، دعا فيه الحزب الى حلّ نفسه وإلقاء سلاحه. وعند الساعة الخامسة مساءً، عقد «حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب»، الممثِّل السياسي لأكراد تركيا، مؤتمراً صحافياً في فندق «أليت وورد» في ساحة تقسيم في إسطنبول، عرض فيه مجريات زيارته في اليوم نفسه لأوجالان في معتقله في جزيرة إيمرالي في بحر مرمرة، ثمّ قرأ، تحت شعار «نداء من أجل السلام والمجتمع الديمقراطي»، رسالة زعيم «الكردستاني»، والتي دعا فيها مقاتلي حزبه إلى ترك السلاح. وتلا أولاً الرسالة باللغة الكردية أحمد تورك، ومن ثم تلتها برفان بولدان باللغة التركية. وجاء فيها: «إن الأكراد والأتراك عاشوا منذ ألف سنة معاً وتعاونوا بصورة مشتركة»، وقد «حان الوقت لإحياء روح الأخوّة وتنظيم العلاقات على أسس جديدة». وإذ أكد «آبو» في رسالته أنه لا مفرّ من إقامة مجتمع ديمقراطي، فقد قال إن «حزب العمال الكردستاني كان الحركة الأكثر تمرّداً وعنفاً في تاريخ تركيا، نظراً إلى انسداد أفق العمل السياسي أمامه»، مضيفاً أن «احترام الهويات وتنظيمها بحرّية وبالمعنى الديمقراطي، لا يمكن أن يتمّا إلا من خلال مجتمع ديمقراطي. ولا سبيل آخر سوى الطريق الديمقراطي. وعلى الجمهورية التركية أن تتوّج مئويتها الثانية بالديمقراطية. التفاهم الديمقراطي هو الأساس. وعلينا أن نطوّر مجتمع السلام والديمقراطية بما يتناسب مع لغة المرحلة». وتابع: «وفي ظلّ النداء الذي أطلقه السيد دولت باهتشلي، والإرادة التي أظهرها السيد رئيس الجمهورية، فإنني أدعو إلى إلقاء السلاح، وأنا أتحمّل المسؤولية التاريخية عن هذا النداء». كما دعا أوجالان «الكردستاني» إلى عقد مؤتمر لاتّخاذ قرار ترك السلاح وحلّ نفسه بعدما انتهى عمره.

وكان وفد الحزب الكردي ضمّ للمرّة الأولى سبعة أشخاص، هم النواب الذين التقوا أوجالان مرتين خلال الشهرين الأخيرَين، سري ثريا أوندير وأحمد تورك وبرفين بولدان، والذين انضمّ إليهم رئيسا «حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب»، تولاي خاتم أوغوللاري، وتونجير باقرخان، والمحاميان النائب جنكيز تشيتشيك، وفائق أوزغور أيرول. ونُصبت شاشات عملاقة في مدن عدة، مثل فان وديار بكر ومرسين والسليمانية في شمال العراق وغيرها، ليتمكّن الجمهور الكردي خصوصاً من الاستماع إلى رسالة أوجالان. وكان الوفد الكردي اقترح قبل الذهاب إلى إيمرالي، أن تكون الكلمة مسجّلة ليكون وقعها أكبر، لكن وزير العدل التركي، يلماز تونتش، رفض المقترح، وطالب بالاكتفاء برسالة مكتوبة.

وبدأت قضية حلّ المسألة الكردية تتفاعل مع إطلاق زعيم «حزب الحركة القومية» المتشدّد، دولت باهتشلي - الذي صافح في مطلع الخريف الماضي نواب الحزب الكردي في البرلمان -، مبادرة دعا فيها أوجالان إلى القدوم إلى مبنى البرلمان، ليخطب في كتلة نواب الحزب الكردي، ويوجّه نداءً إلى «الكردستاني» بترك السلاح وحلّ نفسه. ولم تُعقد مذّاك أيّ لقاءات بين أوجالان وممثّلي «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، فيما كان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يشدّد على إقامة تركيا خالية من الإرهاب عام 2025، مع مواصلة ضرب مواقع «الكردستاني» في شمال العراق وشمال سوريا.

وليست هذه هي المرّة الأولى التي تصل فيها محاولات حلّ المشكلة الكردية إلى

مراحل متقدّمة. ففي شباط 2015، توصّلت الحكومة ووفد من الحزب الكردي إلى اتفاق مبادئ عامة، لكن «العدالة والتنمية» ما لبث أن انقلب عليه، واعتبره غير موجود، بعدما رأى تراجعاً في أصوات الحزب في الانتخابات التي كانت ستجري في حزيران من العام نفسه، حين خسر بالفعل للمرّة الأولى الغالبية المطلقة في البرلمان قبل أن يبطل إردوغان - وكان رئيساً للجمهورية - الانتخابات النيابية كلّها، ويعيدها بعد خمسة أشهر. والجدير ذكره أن كل اتفاقات وقف إطلاق النار خلال سنوات نضال «الكردستاني»، كانت تُعلن من طرفه هو فقط.

وفيما قال وزير العدل إن الهدف الوحيد من الرسالة هو حل «المنظمة الإرهابية» نفسها، جاء أول تعليق لـ«العدالة والتنمية» على لسان النائب ووزير الداخلية السابق، إفكان علاء، الذي قال إنه «إذا حلَّ الحزب نفسه وترك السلاح، فستتحرّر تركيا من القيود». ومن جهته، رأى الكاتب الموالي للسلطة، عبد القادر سيلفي، أنه «من المهمّ التأكيد على أن رسالة أوجالان غير موجّهة إلى السلطة ولا إلى تركيا ولا إلى الدولة، بل فقط إلى حزب العمال الكردستاني لنبذ الإرهاب وتسليم السلاح وحلّ نفسه، وإلى قيادة الحزب في جبال قنديل، وحزب الديمقراطية والمساواة للشعوب». ووفقاً لصحيفة «حرييات»، فإن «نداء أوجالان لم يحصل مقابل أيّ ثمن. ولن يصدر عفو عن أوجالان، ولن تتّخذ الحكومة أيّ إجراء يؤذي عوائل شهداء الجيش والمدنيين الذي سقطوا في القتال ضدّ حزب العمال الكردستاني». ويطرح النداء أسئلة كثيرة تتعلّق بالجانب الكردي، وخصوصاً لجهة ما إذا كانت قيادة قنديل ستلتزم به، في ظلّ تصريحات لقادة الحزب عن أنهم «غير ملزمين بأيّ نداء إذا لم تقدّم الدولة دلائل على اعترافها بالحقوق الكردية». كما ثمة تساؤلات حول ما إذا كانت «وحدات حماية الشعب» الكردية في سوريا، تعتبر نفسها معنية بالنداء؛ علماً أن قائد «قسد»، مظلوم عبدي، اعتبر أن دعوة أوجالان «تتعلّق بحزب العمال الكردستاني وليس بنا»، فيما رحّب رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان برزاني، بالنداء، داعياً إلى الالتزام به وتنفيذه.

ومن الناحية التركية، ثمة تساؤلات حول ما إذا كانت أنقرة ترى النداء كافياً، والثمن الذي يمكن أن تقدّمه مقابله، ولا سيما الاعتراف في الدستور بالهوية الكردية والتعليم باللغة الكردية في المناطق ذات الغالبية الكردية، وإعطاء هذه الأخيرة خصوصيات في التعيينات وإدارة نفسها ووقف عمليات الاعتقال لرؤساء البلديات وتعيين آخرين مكانهم.

* صفحته على الفيس بوك، 28/ 2/ 2025م .

تفعيل كوملة هفكاري كردستان في سويسرا

بدعوة من الحزب الديموقراطي الكردستاني – إيران، بتاريخ 2025/2/1م، في مدينة بيرن السويسرية، عقد اجتماع بحضور أحزاب «الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا، لاتحاد الوطني الكردستاني – العراق، الشيوعي الإيراني، وطنيي كردستان PWK – تركيا، الاشتراكي الكردستاني PSK- تركيا، الكومله الكردستاني- إيران»، بهدف تفعيل «كومله هڤكاري كردستان في سويسرا»، واتُخذت عدة قرارات في الاجتماع، منها:

١- تشكيل لجنة للاتصال مع الأحزاب الكردية في سويسرا.

٢- الاحتفال بجميع المناسبات الكردية، من ضمنها عيد نوروز.

٣- اعتماد علم كردستان ورفعها في جميع المناسبات.

٤- الاتصال بالجهات والشخصيات السياسية والبرلمان السويسري، لأجل شرح عدالة القضية الكردية في الأجزاء الأربعة من كردستان.

تهنئة الاتحاد الإسلامي في إقليم كردستان

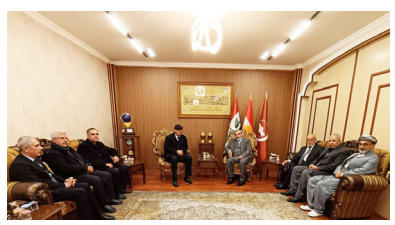

بدعوة من مكتب العلاقات للاتحاد الإسلامي، في 6 / 2 / 2025، زار وفد من منظمة حزب الوحدة (يكيتي) في إقليم كردستان العراق برئاسة محمود محمد عضو اللجنة السياسية مقرّ المكتب السياسي للاتحاد الإسلامي في مدينة أربيل، لتقديم التهاني بمناسبة الذكرى /31/ لتأسيسه.

كان في استقبال الوفد صلاح الدين بهاء الدين سكرتير الاتحاد وأعضاء لجنة العلاقات وعدد من أعضاء ومناصري الاتحاد الإسلامي.

بعد الترحيب بالوفد، قدم محمود محمد تهنئة قيادة الحزب وأعضائه، ثم تحدّث عن آخر المستجدات السياسية في سوريا بعد سقوط النظام الاستبدادي.

كانت وجهات النظر حيال المرحلة الحالية متقاربة بين الجانبين، حول ضرورة وحدة الموقف الكردي في سوريا وتحسين الأوضاع الكردستانية بشكلٍ عام، مع احترام خصوصية كل جزء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

Yekîtî الوحـــدة

العدد/347/ - 1 آذار 2025 م
Hejimar /347/- 1 Avdar 2636 k

أردوغان وباهجلي وأوجلان...

«أسأل الله أن يمنحهم جميعاً طول العمر والصحة، سأبذل قصارى جهدي لضمان نجاح هؤلاء القادة الثلاثة، الذين أخذوا زمام المبادرة من أجل السلام في الشرق الأوسط والسلام التاريخي بين الكُرد وتركيا، في المراحل الأخيرة من حياتهم»

صلاح الدين دميرتاش - سجن أدرنة/تركيا

نقاط على حروف

لا ديمقراطية ولا قضية كردية في عرس وطني!

السلطة الجديدة في دمشق منذ ثلاثة أشهر تطالبنا بالصبر وانتظار الأفضل، ولكنّها كانت مستعجلة في سلق «الحوار الوطني» وعقده عبر «مهرجانات محلية» ألقيت فيها الخطابات والأشعار ومؤتمر على شاكلة «عرس وطني» مبرمج تحت سيطرة الجهة الداعية ولجنتها التحضيرية ذات اللون الواحد، وبدون أيّ دور ميسر من فرق الأمم المتحدة في دمشق، وبعد ساعات من نقاشات مفتوحة، أعلنت مخرجاته في بيان ختامي إيجابي ولكن العديد من فقراته حمّال أوجه، ويفتقر إلى الوضوح في عدة قضايا، وتجنّب ذكر مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية ونظام الحكم وهوية الدولة والتنوع الإثني والديني، ومهام الجيش والأمن، أو تناول قضايا الكُرد والمكوّنات القومية ولغاتهم وثقافاتهم، وغيرها.

كيف نسميه «حواراً وطنياً شاملاً في سوريا» وتمّ إقصاء كافة الأحزاب والكتل السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في مناطق الإدارة الذاتية داخل مدينة حلب وشرق الفرات، من المشاركة فيه، وأُختير أشخاص كُرد مقرّبين من الاحتلال التركي؛ ولم يجري المؤتمر وفق آليات تفضي إلى تمثيل حقيقي لكافة مناطق ومكوّنات الشعب السوري وقواه السياسية والمجتمعية، وبمدد زمنية كافية.

السلطة عقدت مؤتمراً وفق رؤيتها الأحادية، ولم تلزم نفسها بمخرجاته، بل هي توصيات حسب ما أكّدتها لجنتها التحضيرية مراراً، فيما قيل في الختام أنّ البيان «يمثل عهداً وميثاقاً وطنياً تلتزم به كافة القوى الفاعلة»!... لا ندري أية قوى يقصدون، إذا كانت السلطة غير ملزمة وأعضاء المؤتمر أفراد لا يمثلون أي كيان؟!

لم يتبنى المؤتمر الديمقراطية نهجاً للدولة، على غرار خطابات حكّام سوريا الجدد، باعتبارها شكل عصري للدولة الحديثة لا لبس فيه، وتحظى بقبول أكثرية السوريين، ونموذج ناجح للكثير من الدول... فهل هي صناعة «بلاد الكفر» وفجور وخروج عن الدين، حتى استبعدت نهائياً؟!... تعبير «دولة القانون والمؤسسات» لا يشكل بديلاً عنها، لا سيّما أنّ أي نظام استبدادي أيضاً يضع القوانين ويشكّل المؤسسات حسب هواها، مثلما فعل النظام السوري السابق بوضع قوانين التأميم والطوارئ والإرهاب والجرائم الالكترونية والقانون /49/ لعام 1980 والاحصاء الاستثنائي في الحسكة عام 1962 والحزام العربي في الجزيرة والتعريب وغيره، وشكّل ما سمي بـ«مجلس الشعب» و «مجلس القضاء الأعلى» وغيره.

وتجنب المؤتمر مناقشة نظام الحكم مركزي أم لامركزي، رغم أنّ طيفاً واسعاً من السوريين يفضلون اللامركزية لضمان حقوق كافة مناطق ومكونات سوريا، وقطعاً مع الماضي المركزي الاستبدادي، فلا تعني تقسيم البلاد أو الانفصال عنها.

الطامة الكبرى كانت إقصاء المكوّن الكردي كثاني أكبر قومية في البلاد، والتجاهل التّام للقضية الكردية باعتبارها قضية وطنية بامتياز.

لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار والسّلم الأهلي وبناء الدولة الحديثة، دون حوار حقيقي وفعّال بين السوريين، بأوسع مشاركة تمثيلية، للوصول إلى توافقات وأسس عمل مشترك حول كافة القضايا... أم سنسير وفق مقولة «من يحرر يقرر».

استشهاد ثلاثة صحفيين كُرد بقصف الطيران التركي

فقد ثلاثة صحفيين كُرد « **ناظم دشتان و جيهان بلجين** المنحدرين من كردستان الشمالية، و **عكيد روج/ شرفان سيدو** المنحدر من منطقة عفرين» حياتهم، نتيجة استهدافهم من قبل طيران الجيش التركي.

«ناظم و جيهان» استشهدا يوم الخميس ٢٠٢٤/١٢/١٩م بعد استهداف السيارة التي كانت تقلّهما على الطريق الواصل بين سدّ تشرين وبلدة صرين جنوب كوباني، أما «عكيد» فاستشهد بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٥م أثناء تغطيته لنشاط فعالية مدنية في سدّ تشرين وقصفها من قبل طائرة تركية.

وفي تصريح لوكالة نورث برس بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٨م، قال الرئيس المشترك لاتحاد الإعلام الحرّ لدى الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، دلبار جزيري، إنّ **/٣١/ صحفياً** حتى الآن فقدوا حياتهم في مناطق مختلفة بشمالي سوريا أثناء التغطيات الصحفية، منهم **/١٧/ صحفياً** فقدوا حياتهم بالقصف الجوي التركي الحربي والمسيّر. وإن الضربات التركية على سدّ تشرين مؤخراً أدت لفقدان ثلاثة صحفيين لحياتهم وإصابة ثمانية آخرين.

وقال مراسل فضائية «روناهي» محمد بادلي، الذي أصيب أثناء تغطيته لتجمع معتصمين في سدّ تشرين، للوكالة، إنهم وثقوا إصابة /٢٨٠/ شخصاً على الأقل في القصف التركي على السدّ.

يُذكر أنّ المجتمع الدولي وحكومة دمشق ومعظم القوى السياسية السورية صامتة حيال هذه الجرائم التي ترتكبها تركيا بحق المدنيين في سوريا.

رشيد صوفي ودّع كوباني، راحلاً إلى ديار الأبدية

رشيد صوفي فنان العود والغناء والمقامات، وباحث الموسيقى، بقي صامداً في كوباني، بجانب أهاليها ومقاتليها الأشاوس، إلى أن غادرها إلى الديار الأبدية يوم الإثنين ١٧ شباط ٢٠٢٥م، متوفياً بمرضٍ عضال عن عمرٍ ناهز /٧٢/ عاماً.

ولع الفقيد بالفن وهو شاب يافع، متأثراً بالأناشيد الصوفية والمقامات الدينية وبغناء فنانين كُرد وعرب كبار، أحب العود وتعلّم عزفه باقتدار، وغنى بصوته الشجي، وعمل في البحث الموسيقي واستنبط عدداً من المقامات والفنون الموسيقية، لا سيّما الكردية منها.

وهو الذي قال: الموسيقا ارتقاء الروح وتهذيب النفس، واستحضار داخلي قبل النطق وتهيئة الكونترول، ففيه النقاء وتهيئة النفس وصدق التعبير وهذا يصقل بالعلم، وبالعلم نرتقي لا بالادعاء... الموسيقا تخرجك من عالمك لتدخلك عالم الجمال والسحر المتميز.

هذا، وتقدّمت منظمة كوباني لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا بتعازيها لذوي الراحل وعموم الفنانين وأقربائه وأصدقائه، مؤكدةً على أنه ترك ورائه إرثاً فنياً وأعمالاً كبيرة ويعدُّ واحداً من أعمدة الفن والموسيقا الكردية.

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)
الموقع الإلكتروني: www.yek-dem.net
البريد الإلكتروني: yekiti@yek-dem.net
تصدر في سوريا

الحـــرية للمعتقـــلين السياسيين ولمناضـــلي شـــعبنا الكـــردي في ســـجون البـــلاد